التمويل من خارج الميزانية باستخدام كيانات المصالح المتغيرة ومتطلبات توحيد القوائم المالية •
دراسة حالة تطبيقية تحليلية

م.م.آري سعيد مصطفى قادر **أ.م.د. محمد حويش علاوي الشجيري**
جامعة دهوك - فاكلتي القانون والادارة
سكول الادارة والاقتصاد - قسم المحاسبة

المستخلص:

يستهدف البحث تناول طبيعة ومفهوم التمويل من خارج الميزانية باستخدام كيانات المصالح المتغيرة (VIE). إذ تنطلق مشكلة الدراسة من ان تبني مثل هذه الكيانات كاداة للتمويل من خارج الميزانية يساهم في تضليل الجوهر الاقتصادي للمستفيد الرئيس (الشركة الأم)، وإخفاء مديونيته الحقيقية، وإخفاء المركز المالي الحقيقي للشركة مما يؤدي إلى تضليل المتعاملين مع هذه الشركات، ما قد يساهم في إحداث الأزمات المالية والاقتصادية الكبيرة في البنية الاقتصادية للدولة، وهو ما يتطلب وضع وتحديد المعايير التي تساهم في الكشف عن مثل هذا النوع من التمويل واخضاعه للمعايير المحاسبية المنظمة له. وعلى أساس ذلك اعتمدت الدراسة الحالية الفرضيات التي تتبنى اختبار وسائل إيضاح طبيعة تلك الكيانات وعلاقاتها فضلا عن متطلبات توحيد قوائمها المالية، إلى جانب تحليل المشاكل التي تظهر حالة عدم التوحيد وآثارها الخطيرة. وبهدف اختبار فرضيات الدراسة فقد تم تبني منهج دراسة الحالة التطبيقية والتحليلية لاحدى الشركات المساهمة الخاصة التي تمتلك عدد من كيانات المصلحة المتغيرة، ودراسة وتحليل العلاقات القائمة بين هذه الشركة وكياناتها التابعة وتحديد طبيعتها وفق مفهوم المصالح المتغيرة وإجراء متطلبات عملية توحيد القوائم المالية للمجموعة، ومن ثم القيام بالدراسة التحليلية للقوائم المالية الموحدة بهدف تفسير العلاقات واسبابها وتاثيراتها على الجوهر الاقتصادي للمستفيد الرئيس (الشركة الام) عند قيامها

•مستل من رسالة الماجستير.

بتوحيد الـ(VIE) التابعة لها، والآثار الناجمة عن عدم توحيد المستفيد الرئيس للكيانات الناشئة لخدمتها.

كلمات مفتاحية : التمويل من خارج الميزانية ، كيانات المصالح المتغيرة ، توحيد القوائم المالية .

الاطـار النظـري للبحث

أولاً: التمويل من خارج الميزانية باستخدام كيانات المصالح المتغيرة VIE

يعد تجنب الإعتراف بالإلتزامات الاقتصادية في الميزانية العمومية من التحديات الرئيسة التي تواجه مهنة المحاسبة ، والتي تدور حول كيفية التعامل مع الشركات التي لا تفصح عن جميع ديونها من أجل جعل موقفها المالي يبدو أقوى في ظل عدم الإفصاح عن تلك الديون، وهذا غالباً ما يشار إليه" بالتمويل من خارج الميزانية"(OBF) (Stice& et.al., 2007: 707). لذا صدرت قواعد محاسبية جديدة من قبل المنظمات المهنية وأعطت تعريفاً لفئة جديدة من الكيانات والتي تعرف بـ(VIE)، وكان الغرض منها وقف الإنتهاكات المحاسبية المرتبطة بالتمويل من خارج الميزانية (Stanton,2003:1) عن طريق وضع قواعد جديدة لتوحيد كيانات المصالح المتغيرة ، وقد أستعمل التفسير الجديد مصطلح (VIE) ليشمل الـ(SPE) وأية كيانات آخرى يمكن أن تقع ضمن شروطه (Adelkoff&Jenkins,2003: 2). وقد أنشأ FASB نموذجاً جديداً يعرف بنموذج العائد والمخاطرة بدلاً من نموذج مصالح التصويت والذي يستعمل في الحالات التي تكون مصالح التصويت غير واضحة، وبعبارة أخرى فإن هنالك نموذجين للتوحيد هما (kieso&et.al.,2009:883):

1. نموذج مصالح التصويت: ووفقاً لهذا النموذج فإنه عندما يمتلك المستثمر أكثر من 50% من الأسهم القابلة للتصويت للكيان المستثمر فيه فعليه توحيد القوائم المالية للشركة الأم والشركات التابعة لها بإطار مفهوم سيطرة المصالح المالية من خلال الاسهم القابلة للتصويت.
2. نموذج العائد والمخاطرة:عندما يشارك طرف أو مجموعة في أغلبية المضامين الجوهرية الاقتصادية للكيان، فعليه يتطلب توحيد القوائم المالية، فقد يكون هذا الطرف من المالكين أو هو الطرف الذي يقدم الدعم المالي الجوهري، أو هو الطرف الذي يمتلك السيطرة بموجب ترتيبات تعاقدية غير ترتيبات الملكية.

ووفقاً لذلك فالكيانات الخاضعة لنموذج العائد والمخاطرة تعد (VIE)(Reinstein&et.al.,2006: 1). وعلى اساس ذلك يعرف (VIE) على أنه مصطلح يستخدم للإشارة إلى الكيان الذي يمتلك المستثمر فيه السيطرة التي لا يتم

تحديدها على أساس مصالح التصويت، أو هي تلك الكيانات التي لايمتلك المالك القانوني فيها السيطرة عليها وإنما يمتلك السيطرة فيها الكيان الذي يقدم الدعم المالي الثانوي (Hopkins,2009:1). ويقصد بالدعم المالي الثانوي : المصالح المتغيرة التي تستوعب بعض أو جميع الخسائر المتوقعة للكيان، حيث أنها لا تشير فقط إلى حقوق الملكية، وإنما تشير الى الديون الثانوية أو الأشكال الآخرى للتمويل والتي تعتبر ثانوية للمصالح الرئيسة الآخرى في الكيان.

وفي هذا الإطار فقد إستبدل FASB الأساس الكمي أو التحليل الكمي المتمثل بنموذج المنافع والخسائر لتحديد الشركة التي تمتلك سيطرة المصالح المالية في (VIE) بنموذج"المصالح المتغيرة" النوعي،فالمنهج المذكور يتوقع منه أن يصبح نوعياً في المقام الأول والأكثر فعالية لتحديد الشركات التي لديها مصالح متغيرة في الـ(VIE)، وهذا لا يعني بالضرورة أن يتم إستبعاد الأساس الكمي عند تحديد الـ(VIE) وإنما يتم الإستعانة به عند تحديد الحقوق الجوهرية المعرضة للمخاطرة. لذا فإن هناك بعض الحالات التي لايكون فيها التقييم النوعي مفيداً بمفرده أو التقييم الكمي بمفرده، ففي هذه الحالة وعند تحديد حقوق الملكية ذات المخاطرة الكافية يتم إستخدام أساس التحليل الكمي والنوعي معاً لتحديد الحالات التالية (FASB46R,2003:14):

1. هل أن الكيان قادر على تمويل أنشطته دون الحاجة إلى دعم مالي ثانوي؟
2. عندما يكون الكيان لديه على الأقل حقوق مستثمرة في غيرها من الكيانات والتي لديها أصول متشابهة وبالجودة والمبالغ نفسها وتعمل بدون دعم مالي إضافي ثانوي.
3. تحديد مقدار الحقوق المستثمرة في الكيان والتي تزيد عن الخسائر المتوقعة للكيان على أساس أدلة نوعية معقولة.

ثانياً: توحيد القوائم المالية في ظل كيانات المصالح المتغيرة :

تؤكد الممارسات المحاسبية على ان الدافع الأهم وراء ظهور التمويل من خارج الميزانية بإستعمال الـ(VIE)، إلى أن المعايير المحاسبية المتعلقة بالتوحيد ترتبط بشكل رئيسي بالشركات المساهمة حصرا وما يحصل فيما بينها من عمليات لإكتساب الاسهم وتحقيق السيطرة ، فضلاً عن أنها تفتقر إلى الوضوح والشمولية، كما إن معايير التوحيد المرتبطة بالشركات التضامنية والأنواع الأخرى من الشركات الزميلة مثلاً غير موجودة فعلياً، وهذه المعايير غير كافية في حالات يتم فيها تحديد السيطرة على أساس الإتفاقيات التعاقدية أو التشغيلية أو من خلال الضمانات، والتي تطغي على عناصر الملكية الجوهرية، ونتيجة لكل ذلك فقد استغلت الكثير من الشركات ومنها شركة (Enron) الإفتقار إلى المعايير لتجنب الإبلاغ عن ديونها أو خسائرها عن طريق إخفائها في كيانات خاصة، وعدم توحيدها، لأن الإبلاغ المالي هنا يقوم ويقتصر على الجوهر الإقتصادي للعلاقات فقط والذي لم تتوفر فيه المعايير الحاكمة للإبلاغ عنه محاسبياً. وفي السنوات القليلة الماضية بدأت المنظمات المهنية المسؤولة عن إصدار المعايير المحاسبية بدراسة وإصدار معايير التوحيد لهذه الكيانات الخاصة التي تتجه

لتوفير التوحيد في الإبلاغ المالي للشركات التي تمتلك العلاقات مع هذه الكيانات الخاصة، فالتفسير (46) الصادر عن FASB "توحيد كيانات المصالح المتغيرة" قد حدد إستعمال طريقة الملكية من خلال توسيع تعريف سيطرة المصالح المالية، كما وضح هذا التفسير الحالات التي تكون السيطرة موجودة بغياب معيار أغلبية حقوق التصويت، وفي هذه الحالة فإن السيطرة تتحقق من خلال تعاقدات أو ترتيبات تطلق عليها المصالح المتغيرة (Hoyle&et.al.,2009:5). كما عُدل البيان (46) أيضاً بالبيان (167) في حزيران 2009، من أجل التخلص من الثغرات الخاصة بهذه الكيانات وتطورها وتنوعها وتشابك علاقاتها.

وفي هذا الإطار وعند توحيد (VIE) جديدة المنشأ فإن الكيان يجب أن يسجل الموجودات والإلتزامات والمصالح المتبقية بالقيمة العادلة مع تسوية شهرة المحل أو تسجيل الخسائر العرضية إذا تطلب ذلك، وتسجل الموجودات والإلتزامات والمصالح المتبقية بالقيمة الدفترية قبل 2003/12/31 مع تسجيل الآثر المجمع للتغييرات المحاسبية (Gurunet&et.al.,2008:7). وعند القيام بتحديد المبلغ الإجمالي لتوحيد (VIE) ، فإن إجمالي القيمة العادلة لأعمال الكيان تتمثل بمجموع:

1. الاموال المحولة واعتبارات التحويل (Consideration transferred) من قبل المستفيد الرئيسي.
2. القيمة العادلة للحقوق المتبقية(Hoyle , 2009 : 250).

ولكن ولغرض إستبعاد الأرصدة المتبادلة فلابد من إستخدام القيمة الدفترية، إذ أن المستفيد الرئيسي يجب أن يقوم بتحويل الموجودات والإلتزامات الى (VIE) (عند أو بعد، أو قبل فترة من التاريخ الذي تصبح فيه الشركة هي المستفيد الرئيسي) بنفس القيمة المحمولة (Reinstein&et.al.,2006:5). إلا أن المعايير تركز في جوهرها على العمليات المتبادلة بين المستفيد الرئيسي و (VIE) متضمنة (الرسوم، والمصاريف ، أو أية مصادر أخرى للدخل أو الخسائر ، وعمليات شراء المخزون المتبادلة) والتي يجب إن يتم إستبعادها في عملية التوحيد بين هذه الكيانات (FASB141, 2007:234).

ثالثاً: المؤشرات المالية بإستخدام النسب المالية للقوائم الموحدة ودورها في بيان مشاكل عدم توحيد (VIE):

يتناول هذا المحور تحديد المؤشرات المالية الملائمة لاستخدامها في تحليل أثر التوحيد وعدم التوحيد للـ(VIE) على الجوهر الاقتصادي للمستفيد الرئيس وسعي الشركات بإتجاه عدم التوحيد من أجل عدم إبراز النتائج الحقيقية للجوهر الاقتصادي وذلك من خلال تحليل ومناقشة العوامل المالية بإستخدام المؤشرات المالية ، أي تحليل الجوهر الاقتصادي للمستفيد الرئيس قبل وبعد اللجوء للتمويل من خارج الميزانية ومدى التنبؤ بتعثر المستفيد الرئيس قبل وبعد توحيد (VIE)، فالنسب المالية تعطي إنطباعاً أيجابياً أو سلبياً حول سير الوضع المالي للشركة وجوهرها الاقتصادي فهي علاقة بين

بنود الميزانية بعضها ببعض أو بين بعض بنود قائمة الدخل بقصد الكشف عن نقاط القوة والضعف في النواحي المالية (مطر،2006: 31) . فضلاً عن أسلوب النسب المالية فان استخدام أسلوب المقارنات في مجال مقارنة الضريبة المستحقة على المستفيد الرئيس قبل توحيد الـ(VIE) وبعد التوحيد لإظهار المنافع الضريبية التي للمستفيد الرئيس عند عدم تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني. وفي هذا السياق سيتم تناول المؤشرات المالية من خلال المحورين الآتيين :

أ. **مؤشرات تحليل الجوهر الاقتصادي** : ضرورة وجود ترابط بين الهدف من التحليل المالي والنسب المالية المستخدمة، أما من حيث عدد النسب المالية المستخدمة في التحليل المالي، فليس هناك إتفاق بين كتاب الإدارة المالية لا على عدد النسب المالية التي يمكن إستخدامها في تقييم الجوانب المختلفة من أنشطة المنشأة ولا على عدد المجاميع التي تضم تلك النسب، إلا أن أكثر التقسيمات شيوعاً هو ما تعرضه كتب الإدارة المالية (الطالب،2000: 12-13)، إذ تقسم هذه النسب ضمن (5) مجاميع وكل مجموعة تأخذ حيزاً محدداً في عملية تقييم الجوهر الاقتصادي للمستفيد الرئيس الراعي للـ(VIE) قبل وبعد توحيدها.

ب. **مؤشرات الفشل:** يمكن إضافة إستعمال آخر ومهم للتحليل المالي، وهو التحليل للتنبؤ بفشل الشركات والذي يخدم أطرافاً عديدة منها الإدارة والمستثمرين ومراقبي الحسابات والجهات الحكومية، وتعود فائدته على الاقتصاد القومي والمجتمع (رمووالوتار،2009: 17). إن خطر الفشل المالي هو الشبح الذي يطارد الشركة الغافلة عن حقيقة وضعها المالي، وإذا حل الفشل المالي بإحدى الشركات فإنه يقودها تدريجياً إلى نقطة النهاية بإشهار إفلاسها والقضاء على حياتها، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وجود وسيلة للوقاية من هذا الخطر المخيف، ويعتقد فريق من الباحثين أن إمكانية تجنب وقوع الإفلاس، أو على الأقل تخفيض معدله، تتجلى في إيجاد المؤشرات التي تكشف مسبقاً عن احتمال وقوعه (هندي،1997: 62). وقد استطاع الباحثون إستخراج نماذج للتنبؤ بالفشل قبل وقوعه بفترة من الزمن، ويعد عمل (التمان) سنة 1968 من أهم الأعمال التي حاولت تجاوز الطريقة التقليدية في التحليل، والتي إستخدمها السابقون في التنبؤ بفشل الشركات معتمدين فيها على اساليب إحصائية بسيطة في تحليل النسب المالية لإختيار نسبة مالية واحدة يعتقد بأنها الأفضل في التمييز بين الشركات الفاشلة وغير الفاشلة، وقد استخدم (التمان) في بناء هذا الأنموذج أسلوباً إحصائياً أكثر تعقيداً من الأسلوب القديم وسماه أسلوب التحليل التمييزي، حيث تمكن هذا الأسلوب من استنتاج علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات التي تعد الأفضل في التمييز بين الشركات الفاشلة وغير الفاشلة (رمو والوتار،2009: 20). ويعتمد هذا النموذج على خمسة مؤشرات لكل منها وزنٌ ترجيحيٌ يختلف عن الأخر للتنبؤ بحدوث الإفلاس في المشاريع الاقتصادية. ناتج هذا النموذج هو رقم معين يعبر عن التفرقة بين المشاريع التي ستتعرض لمخاطر الإفلاس، أطلق عليه الحرف (Z) ويأخذ هذا النموذج معادلة الارتباط التي يكون فيها (Z) متغيراً تابعاً والمؤشرات الخمس متغيرات مستقلة لتحديد القيمة

الفاصلة للفشل المالي (الحيالي،2009: 191)، ووضعها بصيغة معادلة تمييزية (رمو والوتار، 2009: 20).

منهـجيـة البحث

أولاً- مشكلة البحث: تكمن مشكلة البحث في قيام العديد من الشركات باستخدام نوع خاص وجديد من الكيانات أو الوحدات الاقتصادية التابعة لها والتي تدعى (VIE) من أجل الحصول على التمويل من خارج الميزانية دون الكشف أو الإبلاغ عنه وعدم إظهار ديونها والموجودات المرتبطة بها لتضليل المركز المالي الحقيقي للشركة وإظهاره بشكل أفضل للمستثمرين ومحاولة التهرب الضريبي وإخفاء أرباحها الحقيقية. ويترافق ذلك مع صعوبة اكتشاف مثل هذا النوع من العلاقات والتعاقدات التي تنطوي على مصالح متغيرة، لم يسبق تبنيها أو تنظيمها قانونياً أو محاسبياً، خصوصاً وإن تلك العلاقات التعاقدية تنطوي على مخاطر اقتصادية كبيرة في حالة تعرض تلك الكيانات المترابطة للتعثر أو الإفلاس. ومن كل ما سبق يمكن تشخيص مشكلة البحث من خلال المحاور الرئيسة الآتية:

1. تؤدي ظاهرة التمويل من خارج الميزانية بإستخدام الـ(VIE) إلى عدم تغليب الجوهر الاقتصادي الحقيقي للشركة، وبالتالي فإن عدم السيطرة المحاسبية على مثل هذه الحالة يؤدي الى إبلاغ مالي مضلل، وإمكانية اتهام مهنة المحاسبة في المساهمة في إحداث الازمات المالية أو تضليل الأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية كما حدث ذلك في الازمات المالية الأخيرة.
2. تساهم عملية تبني مثل هذه الكيانات بدون تنظيم قانوني ومحاسبي الى دعمها كأداة للتمويل من خارج الميزانية، وبالتالي إلى إخفاء مديونيتها الحقيقية، والتهرب ضريبياً، وإخفاء المركز المالي الحقيقي للشركة، مما يؤدي الى تضليل المتعاملين مع هذه الشركات.
3. قصور المعايير المحاسبية السائدة المحلية والدولية في مجال توحيد القوائم المالية للشركات التابعة نظراً لكونها تنظم حالة التوحيد بين الشركات المساهمة وفقاً لمعيار السيطرة القائم على أغلبية مصالح التصويت، إلا أن حالة الـ(VIE) تشير إلى وجوب التوحيد لهذه الكيانات التي تمثل في مجملها شركات تضامنية أو فردية أو شركات ائتمانية أو مساهمة، فضلاً عن عدم ملائمة معيار السيطرة لاغراض التوحيد لاختلاف طبيعة ونوع علاقات السيطرة الحاصلة وغاياتها.

ثانياً- أهداف البحث: يستهدف البحث الحالي دراسة وتحليل متغيراته من أجل المساهمة في :

1. إيضاح طبيعة وغايات ووسائل التمويل من خارج الميزانية في ظل إعتماد الـ(VIE) والتي تستخدم في الحالات التي لا يتم تحديد السيطرة على أساس مصالح

التصويت، ومع ذلك فإنها تعد كيانات تابعة وهو ما يتطلب من الشركات التي تعد المستفيد الرئيس للقيام بتوحيد القوائم المالية للـ(VIE).

2. إيضاح طبيعة متطلبات التمثيل العادل للوضع المالي الحقيقي للشركة ونتائج أعمالها بما في ذلك الإفصاح عن التمويل من خارج الميزانية في ظل تبني الـ(VIE) لترشيد قرارات المستثمرين والأطراف الاخرى.
3. تحديد مؤشرات كيفية معرفة العلاقات والمصالح التي تنشأ (VIE) والمتطلبات المحاسبية اللازمة للمساهمة في الكشف عن هذه الظاهرة واستخدامها بالشكل الذي يمكن أن يؤدي الى الالتزام بالمعايير المحاسبية ومنع التهرب الضريبي والتمثيل الحقيقي للجوهر الاقتصادي.

ثالثاً- أهمية البحث: تتجلى أهمية البحث من خلال المساهمة العلمية النظرية والتطبيقية في:

1. المساهمة في تحديد المشاكل التي ترافق عملية استخدام الشركات للـ(VIE) ودور ذلك في التاثير على طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية المقدمة وخصوصا في مجال التمثيل العادل فضلا عن التعبير الحقيقي عن الجوهر الاقتصادي.
2. بيان متطلبات الإبلاغ المالي عن التمويل من خارج الميزانية وشروط تطبيقه ومحدداته والمشاكل المترتبة في حالة عدم إدراكه، والذي يؤدي الى تضليل القوائم المالية وبالتالي تضليل متخذ القرار والتهرب ضريبياً، فضلاً عن تضليل الأطراف المستفيدة في مجال الهيكل المالي للشركة الأم وقدراتها النقدية.
3. إبراز التطبيقات العملية للعلاقات المذكورة في حالة الأخذ بالإجراءات المحاسبية المطلوبة وآثارها السلبية والإيجابية، وكذلك إبراز العلاقات في حالة عدم اعتماد الشركات الإجراءات المحاسبية المطلوبة وعدم تبنيها، وسلبيات ذلك على الأطراف المستفيدة المختلفة ومخاطره في إحداث الازمات المالية.

رابعاً- فرضيات البحث: يستند البحث الى أختبار الفروض الآتية :

1. يتطلب توحيد القوائم المالية للـ(VIE) والعرض السليم للجوهر الاقتصادي للمستفيد الرئيس، تحديد طبيعة ونوع المصالح المتغيرة ومعالجتها في ظل عملية التوحيد.
2. يساهم التوحيد السليم للقوائم المالية للـ(VIE) إلى التمثيل الحقيقي للجوهر الاقتصادي للمستفيد الرئيس والحد من ظاهرة التهرب الضريبي وبيان ملامح التعثر المالي.
3. يساهم التحليل المالي الملائم لطبيعة تلك الكيانات في الكشف عن الأسباب الحقيقية التي تحاول الشركات من خلالها اللجوء الى التمويل من خارج الميزانية في إخفاء مديونيتها وإنماء مصالح بعض الإدارات والتعثر المالي الذي يواجهها.

خامساً- منهج البحث والتحليل وأدوات جمع المعلومات: بإطار اختبار فرضيات البحث وتحليل نتائجه فقد تم تبني منهج التحليل النظري بإطار استقراء متغيرات البحث وعلاقاته . وفي هذا المجال فقد تم اعتماد المصادر النظرية فضلا عن التركيز على

المعايير والتفسيرات الصادرة عن الهيئات المهنية المحاسبية العالمية ، أما في سياق الجانب التطبيقي فقد تم اعتماد منهج دراسة الحالة من اجل التوضيح العملي لمتطلبات التطبيق والتحليل المالي لمؤشرات التطبيق وبما يساهم في كشف الجوانب التفصيلية للموضوع .

سادساً– حالة الدراسة: تعرض الحالة المدروسة مشكلة التمويل من خارج الميزانية باستخدام (VIE) من حيث أسلوب الكشف عنها وتحديدها ودراسة علاقاتها، فضلا عن متطلبات توحيد القوائم المالية لتلك الكيانات من قبل الشركة الأم (المستفيدة)، وتحليل نتائجها في ضوء متطلبات تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني وبيان آثاره الإيجابية والسلبية على كل من المستفيد الرئيس والإطراف المستفيدة والاقتصاد بشكل عام. وفي هذا السياق فقد تم دراسة وتحليل الحالة في عينة من الشركات التي تجمعها رابطة التمويل من هذا النوع المفترضة لاغراض الدراسة فقط والتي تمثلت بإحدى الشركات المساهمة كشركة أم معتمدة على التمويل من خارج الميزانية، فيما تعد الشركات الأخرى في عينة حالة الدراسة كـ(VIE) تابعة للشركة الأم ، وهي : الشركة العالمية المساهمة للبتروكيماويات: (www.sipchem.com/default_ar.asp) ، وشركة ينبع المساهمة للاسمنت:(www.yanbucement.com) ، وشركة الخليج المساهمة للتدريب:(www.alkhaleej.com.sa) ، والشركة الوطنية المساهمة للبتروكيمياويات (بتروكيم) (www.petrochem.com.sa/arabic/index.php).

الدراسة التطبيقية لحالة الدراسة

لغرض إجراء الدراسة التطبيقية من خلال متطلبات معايير توحيد القوائم المالية في حالة (VIE) المكتشفة لحالة الدراسة والتي سيتم القيام بها عن طريق الخطوات الآتية:

أولاً: تطبيق المعايير اللازمة لتوحيد القوائم المالية للمستفيد الرئيس و (VIE) على حالة الدراسة: لغرض إجراء الدراسة التطبيقية لابد من تطبيق المعايير التي تؤكد حتمية كون الشركة العالمية هي المستفيد الرئيس والشركات الأخرى هي فعلا (VIE) تابعة للشركة العالمية للبتروكيمياويات في ضوء العلاقات المفترضة وكالآتي:

أ. **الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات (المستفيد الرئيس):** سيتم تطبيق نموذج المصالح المتغيرة على الشركة العالمية للتحقق من أنها تخضع أو لا تخضع لمعايير الـ(VIE) وكالآتي:

الخطوة الأولى: تم تصنيف الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات ضمن نطاق الشركات المصنفة بامتلاكها العلاقات الرابطة مع الـ(VIE) لعدم وقوعها في النطاق المستثنى كما سيتم ايضاحه ادناه .

الخطوة الثانية: وهنا يتم تحديد وتوضيح المصالح المتغيرة التي تمتلكها الشركة العالمية في الشركات(ينبع، الخليج، وبتروكيم) والتي بواسطتها تستوفي شروط المستفيد الرئيسي للشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات وكالآتي:

1. المصالح المتغيرة التي تمتلكها الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات في شركة ينبع المساهمة للاسمنت المفترضة والتي تتمثل بالآتي:

- ❖ الشركة العالمية تمتلك مصالح متغيرة في شركة ينبع المساهمة للاسمنت من خلال موافقتها على استيعاب جميع مخرجات الشركة المساهمة للاسمنت بموجب اتفاقيات تعاقدية، وهي بذلك تمثل مصالح متغيرة لأنها تتحكم في جميع مخرجات الشركة المساهمة للاسمنت وتستغلها لصالحها ولها تأثير كبير في تحديد المستفيد الرئيس، والتي تعد ذات سيطرة مالية عن طريق المصالح المتغيرة.
- ❖ قامت الشركة العالمية للبتروكيمياويات بتقديم دعم مالي ثانوي للشركة المساهمة للاسمنت والذي يعتبر بدوره مصالح متغيرة للشركة العالمية للبتروكيمياويات في شركة ينبع للاسمنت لأنها سوف تقوم باستيعاب جميع الخسائر المتوقعة لشركة ينبع للاسمنت.
- ❖ ضمان دائني الشركة المساهمة للاسمنت للاسمنت لغاية (15000000000$) من قبل الشركة العالمية والذي يعد مصالح متغيرة للمستفيد الرئيس في شركة ينبع للاسمنت وذلك لكون الضمان يؤمن وضع دائني شركة ينبع المساهمة أي حمايتهم من مخاطر الخسائر المحتملة المتمثل بعدم قدرة شركة ينبع على سداد التزاماتهم، ويحقق الدعم لحصول شركة ينبع المساهمة للاسمنت على القرض من البنك، ويضع مساهمي الشركة العالمية في خطر نتيجة هذا الالتزام.
- ❖ أن نسبة توزيع الأرباح بين الشركتين العالمية وينبع المساهمتين للبتروكيمياويات تتمثل بـ(50%) للشركتين لغاية (200000000$) وما يزيد عن ذلك توزع الأرباح بنسبة (70%،30%) للشركتين على التوالي.

2. وهنا يتم توضيح المصالح المتغيرة المفترضة التي تمتلكها الشركة العالمية كمستفيد رئيسي في شركة الخليج المساهمة للتدريب وكالآتي:

- ❖ تتمثل المصالح المتغيرة التي تمتلكها الشركة العالمية كمستفيد رئيسي في شركة الخليج المساهمة للتدريب بحصتها البالغة (20%) من رأس مال شركة الخليج المساهمة، حيث أن حصة الشركة العالمية في رأس مال شركة الخليج المساهمة تمثل مصالح متغيرة لأنها غير محمية من المخاطر. أما الحصة العظمى من رأس المال المتمثلة بـ(80%) فتمثل حصة شركة بتروكيم المساهمة للبتروكيمياويات إلا أنها لا تعتبر مصالح متغيرة لأنها مضمونة بعائد على الاستثمار يبلغ (15%) كمعدل ثابت مضمون.
- ❖ تقدم الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات ضمان على القرض المأخوذ من البنك لشركة الخليج حيث أن القرض لا يمثل مصالح متغيرة لان المديونية الرئيسية غالباً لها عوائد ثابتة ومحمية ضد الخسائر من قبل أصحاب المديونية الثانوية، وإنما الضمان المعطى من قبل أصحاب المديونية الثانوية تمثل

مصالح متغيرة للشركة العالمية في شركة الخليج، وضمان (15%) من العائد على الاستثمار يؤدي إلى عدم تعرض شركة بتروكيم للخسائر وإنما مشاركته فقط في الأرباح، وأن الشركة العالمية سوف تتحمل أغلبية الخسائر التي تتعرض لها شركة الخليج بالإضافة إلى تعويض العائد على الاستثمار لشركة بتروكيم والذي يعتبر خسارة للشركة العالمية، لذا يعتبر الضمان المعطى واستيعاب الخسائر بموجب اتفاقيات تعاقدية مصالح متغيرة للشركة العالمية في شركة الخليج المساهمة.

- أما بالنسبة للعوائد المرتبطة بشركة الخليج فإن شركة بتروكيم سوف تحصل على (15%) عائد على الاستثمار وحسب نسبة ملكيتها في شركة الخليج وما يزيد عن ذلك من الأرباح ستكون من حصة الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات.

3. لا تمتلك الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات مصالح متغيرة في شركة بتروكيم المساهمة للبتروكيماويات: ان المستفيد الرئيس المتمثل بالشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات لا يمتلك أية مصالح متغيرة في شركة بتروكيم المساهمة للبتروكيمياويات، وبافتراض أنه ستشارك الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات مع شركة بتروكيم المساهمة للبتروكيمياويات في شراء شركة ينبع المساهمة للاسمنت و شركة الخليج المساهمة.

الخطوة الثالثة: وتتمثل في تحديد الشركة أو الكيان أو الطرف الذي يمثل (VIE)، حيث إذا ما توفرت لدى الكيان أو احد أطرافه إحدى الخصائص الآتية فإن ذلك الكيان سيكون مستوفياً لشرط كونه (VIE) تابع للمستفيد الرئيس وهذه الخصائص هي:

1. إن مجموع حقوق الملكية أو الحقوق المستثمرة المعرضة لخطر الخسارة للشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات لا تكفي للسماح لها بتمويل أنشطتها دون دعم مالي أضافي يقدمه طرف أخر، لذا لا ينطبق هذا المعيار على الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات أي بموجب هذا المعيار لا يتم اعتبار الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات كـ(VIE).

2. أن أصحاب حقوق الملكية في الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات تتوافر فيهم الخصائص الثلاثة الآتية:

أ. لديهم الحق باستلام أغلبية عوائد الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات.

ب. لديهم الحق باستيعاب أغلبية الخسائر المتوقعة للشركة الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات.

ج. لديهم الحق باتخاذ القرارات الجوهرية المرتبطة بالأنشطة الرئيسية للشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات.

وبناءاً على ذلك لا يتم تصنيف الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات على أنها تمثل (VIE) لانه لم تتوفر فيها الشروط التي تم تحديدها في الخطوة الثالثة. وهذا يعني بأن الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات تمثل المستفيد الرئيس في هذا المجال.

وهذا يعني بأنه لا يشترط في المستفيد الرئيس لمجوعة من الـ(VIE) أن تتوفر فيه الشروط الواجب توفرها في الكيان لكي يتم اعتباره (VIE).

الخطوة الرابعة: تتمثل بتحديد الشركة أو الكيان الذي يعتبر المستفيد الرئيسي من (VIE) عينة الدراسة والمتمثلة بالشركات (ينبع ،الخليج وبتروكيم) حيث يتم استخدام التحليل النوعي لتحديد:

1. المستفيد الرئيس من شركة ينبع المساهمة للاسمنت باعتبارها (VIE). إذ تمتلك الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات مصالح متغيرة مفترضة فيها وذلك من خلال الأدلة الآتية :

- ❖ تمتلك الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات السلطة لتوجيه الأنشطة ذات المضمون الجوهري للأداء الاقتصادي شركة ينبع المساهمة للاسمنت. وفي هذا الإطار وبموجب اتفاقيات تعاقدية فان الشركة العالمية للبتروكيمياويات تمتلك السيطرة على جميع مخرجات شركة ينبع المساهمة للاسمنت.
- ❖ تتوفر لدى الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات المسؤولية أو الالتزام لاستيعاب جميع خسائر الشركة المساهمة ينبع للاسمنت لقيامها بتقديم دعم مالي ثانوي للشركة المساهمة للاسمنت بموجب اتفاقيات تعاقدية، والحق باستلام منافع شركة ينبع المساهمة للاسمنت والتي تعتبر ذات مضمون اقتصادي جوهري، إذ أن الشركة العالمية تستلم أغلبية العوائد المتوقعة المتبقية للشركة المساهمة للاسمنت وذلك بتقسيم الأرباح بالتساوي لغاية (200000000$)، وتوزيع (70%) من الأرباح التي تزيد عن (200000000$) للشركة الشركة العالمية للبتروكيمياويات و(30%) لشركة بتروكيم للبتروكيمياويات.

ونتيجة لتوفر الشرطين السابقين في الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات فانها المستفيد الرئيسي من الشركة المساهمة للاسمنت ويتطلب منها القيام بتوحيد قوائمهما المالية.

2. تحديد المستفيد الرئيس من شركة الخليج المساهمة للتدريب باعتبارها (VIE)، إذ تمتلك الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات مصالح متغيرة مفترضة فيها وذلك من خلال الأدلة الآتية:

- ❖ تمتلك الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات السيطرة الكاملة لتوجيه أنشطة شركة الخليج المساهمة وذلك بموجب اتفاقيات التعاقد والتي من خلالها تم القيام بإعطاء ضمان لكل من القرض المأخوذ من البنك لصالح شركة الخليج المساهمة بالإضافة إلى ضمان (15%) من العائد على الاستثمار شركة بتروكيم الشريك المؤسس لشركة الخليج.
- ❖ تتوفر لدى الشركة العالمية المسؤولية أو الالتزام لاستيعاب خسائر الـ(VIE) المتمثلة بالشركة المساهمة للتدريب، حيث أن ضمان الشركة العالمية للقرض المستلم من قبل شركة الخليج يحقق خطراً محتملاً للشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات والذي لن تتحمله شركة بتروكيم المساهمة للبتروكيمياويات الشريك الآخر، لذا فان للشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات الحق

باستلام منافع الـ(VIE) والتي تعتبر ذات مضمون جوهري على الرغم من أن شركة بتروكيم المساهمة للبتروكيمياويات تمتلك الحصة العظمى من راس مال شركة الخليج، كما أن شركة بتروكيم المساهمة للبتروكيمياويات بموجب اتفاقيات التعاقد حصلت على ضمان (15%) عائد على الاستثمار وحسب نسبة حصتها في الملكية في شركة الخليج وما يزيد عن ذلك يكون من حصة الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات، و الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات تستوعب أغلبية الخسائر المتوقعة لـ(VIE)، لذا فالشركة التي تستوعب أغلبية الخسائر يجب أن تقوم بتوحيد الـ(VIE) ويعد هذا الشرط حاسماً. وبما انه قد يتوفر الشرطان السابقان في الشركة العالمية الأم والتي تعتبر المستفيد الرئيسي لشركة الخليج باعتبارها (VIE) يتطلب منها القيام بتوحيد قوائمهما المالية.

ب. شركة ينبع المساهمة للاسمنت (VIE) تابع للمستفيد الرئيس: وهنا يجب تطبيق نموذج المصالح المتغيرة على شركة ينبع للتحقق من أنها تخضع أو لا تخضع لمعايير الـ(VIE) وكالآتي:

الخطوة الأولى: شركة ينبع تقع في ظل نطاق الـ(VIE) أي لا تعتبر من الكيانات المستثناة من نطاق الـ(VIE). لذا فقد تم تصنيفها ضمن نطاق كيانات الـ(VIE) لأن لا ينطبق عليها الأستثناءات في النطاق الذي تم توضيحه سابقاً.

الخطوة الثانية: وهنا يتم تحديد المصالح المتغيرة المفترضة في شركة ينبع المساهمة للاسمنت، وتحديد الطرف أو الشركة التي تمتلك تلك المصالح وكمايلي:

1. تمتلك كل من الشركة العالمية وشركة بتروكيم المساهمتين للبتروكيمياويات مصالح متغيرة مفترضة في شركة ينبع المساهمة للاسمنت، وتتمثل تلك المصالح المتغيرة بالأسهم العادية حيث أن الأسهم العادية التي لا تخلو من خطر الخسارة تمثل مصالح متغيرة، فشركة بتروكيم تمتلك جميع الأسهم العادية لشركة ينبع المساهمة للاسمنت. إلا أن الأسهم العادية التي تخص شركة بتروكيم لا تمثل مصالح متغيرة لأنها مضمونة بموجب اتفاقات تعاقدية، إي أحكام معينة تحمي أصحابها من الخسائر أو توفر لهم عوائد ثابتة. وأن الضمان المعطى لحماية الأسهم العادية تم من قبل الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات من الخسائر أو تحقيق عوائد ثابتة وهو ما يعد مصالح متغيرة للشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات.
2. الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات توافق على استيعاب جميع مخرجات الشركة المساهمة للاسمنت بموجب اتفاقيات تعاقدية وهي بذلك تمثل مصالح متغيرة لأنها تتحكم في جميع مخرجات الشركة المساهمة للاسمنت وتستغلها لصالحها أي أن أصحاب الحقوق المستثمرة سوف يفتقرون لحق اتخاذ القرار، وباعتبار هذا النشاط جوهرياً ويؤثر في تحديد المستفيد الرئيسي وهو ما يثبت بأن الاتفاقات التعاقدية هذه تعد مصالح متغيرة.
3. قامت الشركة العالمية للبتروكيمياويات بتقديم دعم مالي ثانوي للشركة المساهمة للاسمنت والذي يعتبر بدوره مصالح متغيرة في شركة ينبع للاسمنت تمتلكها

الشركة العالمية للبتروكيمياويات لأنها سوف تقوم باستيعاب جميع الخسائر المتوقعة لشركة ينبع للاسمنت. وأن ضمان ديون الشركة المساهمة للاسمنت لغاية (15000000000$) من قبل الشركة العالمية الأم يعد مصالح متغيرة مفترضة لها في شركة ينبع وبموجب هذا الضمان تكون شركة ينبع المساهمة للاسمنت قادرة على حصولها على قرض بمقدار (15) مليار دولار.

4. تقسيم الأرباح بالتساوي لغاية مبلغ (200000000$)، وما زاد عن ذلك يتم توزيعه بنسبة (70%) للشركة العالمية للبتروكيمياويات و (30%) لشركة بتروكيم للبتروكيمياويات للشريك المؤسس مع الشركة العالمية للشركة المساهمة للاسمنت. إذ يعتبر استيعاب أغلبية الأرباح مصالح متغيرة للشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات في شركة ينبع المساهمة للاسمنت بموجب شروط العقد التي دخل الكيان القانوني فيها.

الخطوة الثالثة: وتتمثل في تحديد الشركة أو أي كيان ما أو أي طرف بأنه يمثل (VIE) أم لا، ولكي يتم اعتبار شركة ينبع المساهمة للبتروكيمياويات بأنها تمثل (VIE) يجب أن تتوفر فيها أحدى الخصائص الآتية:-

1. أن مجموع حقوق الملكية ذات المخاطرة لشركة ينبع المساهمة لا تكفي للسماح للشركة بتمويل أنشطتها دون دعم مالي أضافي يقدمه طرف آخر، لذا نلاحظ أن الشركة المساهمة حصلت على أكثر من دعم مالي ثانوي من الشركة العالمية للبتروكيمياويات والذي يعد مصالح متغيرة مفترضة تتمثل بالآتي:
   - ❖ ضمان ديون شركة ينبع للاسمنت لغاية (15) مليار دولار، فبموجب هذا الضمان استطاعت شركة ينبع المساهمة للاسمنت من اقتراض (12) مليار دولار من البنك المحلي.
   - ❖ تقديم دعم مالي ثانوي لشركة ينبع المساهمة للاسمنت من خلال استيعاب جميع خسائر الشركة المساهمة للاسمنت في حال فشلها.
   - ❖ ضمان عوائد ثابتة من قبل الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات للأسهم العادية لشركة ينبع للاسمنت والتي تمتلكها شركة بتروكيم المساهمة للبتروكيمياويات.
2. يفتقر أصحاب حقوق الملكية ذات المخاطرة في الشركة المساهمة للاسمنت كمجموعة لواحد أو أكثر من الخصائص الآتية:
   - ❖ لا يمتلكون الحق باستلام أغلبية العوائد بموجب ترتيبات أو وثائق تعاقدية، حيث وافقت الشركة العالمية للبتروكيمياويات وشركة بتروكيم المساهمة للبتروكيمياويات المقتنيتين لشركة ينبع المساهمة للبتروكيمياويات على تقسيم الأرباح بالتساوي لغاية (200000000$)، وتوزيع الأرباح التي تزيد عن(200000000$) بنسبة (70%،30%) على التوالي للشركتين العالمية وينبع المساهمتين . أي أن أصحاب الأسهم القابلة للتصويت المتمثلة بشركة بتروكيم التي تمتلك جميع الأسهم القابلة للتصويت ليس لها الحق باستلام أغلبية العوائد التي يحصل عليها الكيان الذي يمثل (VIE) والمتمثل بالشركة المساهمة.

- عدم قدرة شركة ينبع المساهمة للاسمنت على استيعاب الخسائر المتوقعة لها. إذ أن أصحاب حقوق الملكية لشركة ينبع المساهمة للاسمنت غير ملزمين باستيعاب أية خسائر متوقعة والمتمثلة بشركة بتروكيم المساهمة للبتروكيمياويات التي تمتلك جميع الأسهم العادية، فشركة ينبع المساهمة للاسمنت ينطبق عليها هذا المعيار لأنها غير قادرة على دعم أنشطتها التي تعتبر ذات مضمون جوهري للأداء الاقتصادي دون دعم مالي إضافي وقد حصلت على الدعم المالي الإضافي من قبل الشركة العالمية للبتروكيمياويات بموافقتها على استيعاب جميع خسائر الشركة المساهمة للاسمنت.
- يواجه المساهمون في شركة ينبع المساهمة للاسمنت عدم القدرة على اتخاذ القرارات، وفي هذه الحالة لا يكون للمساهمين تأثير في السيطرة على مصير الشركة، وأن موافقة الشركة العالمية للبتروكيمياويات على استيعاب جميع المخرجات يفقد أصحاب الملكية في شركة الأسمنت الحق باتخاذ القرار باختيار الجهة أو العميل أو السوق التي سيتم بيع المنتج لها.

الخطوة الرابعة: تتمثل بتحديد المستفيد الرئيسي من الشركة المساهمة للاسمنت، وبما انه كيان واحد أو شركة أو طرف واحد يمكن أن يصبح المستفيد الرئيسي، لذا فأن الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات تعتبر المستفيد الرئيسي لشركة ينبع المساهمة للاسمنت، وان شركة ينبع المساهمة للاسمنت تعتبر (VIE) للشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات بموجب نموذج المصالح المتغيرة ويجب على الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات أن تقوم بتوحيد القوائم المالية لشركة ينبع المساهمة للاسمنت.

ج. شركة الخليج المساهمة للتدريب (VIE) تابع للمستفيد الرئيس: وفي هذا الإطار سيتم تطبيق الخطوات الأربعة لنموذج المصالح المتغيرة على شركة الخليج للتأكد من وقوعها في نطاق الـ(VIE) وتحديد طبيعة المصالح المتغيرة المفترضة فيها وأصحاب المصالح المتغيرة المفترضة وكالآتي:

الخطوة الأولى: تم تصنيف الشركة المساهمة المتمثلة بشركة الخليج للتدريب ضمن نطاق كيانات الـ(VIE) لعدم وقوعها ضمن الاستثناءات الواردة في النطاق الذي تم توضيحها سابقاً.

الخطوة الثانية: وهنا يتم تحديد المصالح المفترضة التي تمثل مصالح متغيرة في شركة الخليج المساهمة للتدريب وتحديد الطرف أو الشركة التي تمتلك تلك المصالح وكالآتي:

1. تتمثل المصالح المتغيرة في شركة الخليج المساهمة للتدريب بحصة الشركة العالمية في رأس مال شركة الخليج المساهمة بمقدار (20%) والتي تعد غير محمية من المخاطر، لذا فإنها تمثل مصالح متغيرة، أما حصة شركة بتروكيم المساهمة للبتروكيمياويات في الشركة المساهمة بمقدار (80%) لا تعتبر مصالح متغيرة لأنها محمية ضد الخسائر من قبل الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات لأنها أعطت ضماناً لتحقيق عائد على الاستثمار بالنسبة لاستثمار شركة بتروكيم المساهمة للبتروكيمياويات في شركة الخليج، إذ يعد الضمان مصالح متغيرة للشركة العالمية المساهمة في شركة الخليج.

2. يعتبر الضمان لكل من القرض المأخوذ من البنك من قبل شركة الخليج المساهمة و (15%) عائد على الاستثمار لشركة بتروكيم المساهمة للبتروكيمياويات مصالح متغيرة في شركة الخليج وتمتلكها الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات. حيث أن الشركة العالمية أعطت ضمان على القرض المأخوذ من البنك للشركة المساهمة للتدريب حيث أن القرض لا يمثل مصالح متغيرة لان المديونية الرئيسية غالباً لها عوائد ثابتة ومحمية ضد الخسائر من قبل أصحاب المديونية الثانوية، وأن الضمان المعطى من قبل أصحاب المديونية الثانوية يمثل مصالح متغيرة للشركة العالمية في شركة الخليج، وان ضمان (15%) كعائد على الاستثمار يضمن عدم تعرض شركة بتروكيم للخسائر ومشاركتها فقط في الأرباح وان الشركة العالمية المساهمة سوف تتحمل أغلبية الخسائر التي تتعرض لها شركة الخليج بالإضافة إلى تعويض العائد على الاستثمار لشركة بتروكيم والذي يعتبر خسارة للشركة العالمية. لذا يعتبر الضمان المعطى بموجب اتفاقيات تعاقدية مصالح متغيرة للشركة العالمية في شركة الخليج المساهمة.
3. إن الأرباح المتبقية بعد تخصيص (15%) عائد على الاستثمار لشركة بتروكيم المساهمة للبتروكيمياويات ستكون من حصة الشركة العالمية للبتروكيمياويات والتي تعتبر مصالح متغيرة بموجب اتفاقيات التعاقد.

الخطوة الثالثة: وتتمثل في تحديد الكيان فيما إذا كان الكيان يعتبر (VIE) أم لا ، ولتحقيق ذلك يجب أن تتوفر فيه إحدى الخصائص الآتية:

1. إن مجموع حقوق الملكية ذات المخاطرة لشركة الخليج لا تكفي للسماح للشركة بتمويل أنشطتها دون دعم مالي أضافي يقدمه أي طرف أخر، لذا نلاحظ أن شركة الخليج حصلت على القرض من البنك لشراء المدينون بضمان من الشركة العالمية ، وان الدعم المالي الثانوي هنا يتمثل بضمان الشركة العالمية للقرض الذي يمنحه البنك الى شركة الخليج لان إجراءات الضمان تترتب عليها تعرض مساهمي الشركة العالمية المساهمة للخطر بالإضافة إلى أن الضمان يسمح لشركة الخليج الحصول على القرض، وبذلك يتحقق هذا الشرط في شركة الخليج ليتم اعتبارها (VIE). بالإضافة إلى أن الشركة العالمية المساهمة أعطت ضمان على العائد على الاستثمار لشركة بتروكيم المساهمة في شركة الخليج للتدريب بمقدار (15%) ويحقق هذا المعيار أيضاً اعتبار شركة الخليج (VIE).
2. يفتقر أصحاب الحقوق المستثمرة (الملكية) ذات المخاطرة كمجموعة في شركة الخليج المساهمة للخصائص الثلاثة المفترضة الآتية لسيطرة المصالح المالية:

❖ الحق باستلام عوائد شركة الخليج المساهمة المتوقعة المتبقية. فالمستثمرون لا يمتلكون هذا الحق لاستلام العوائد بموجب ترتيبات أو وثائق تعاقدية لشركة الخليج، لذا فان أصحاب المصالح المتغيرة المتمثلة بشركة الشركة العالمية للبتروكيمياويات هي التي أعطت ضمان على العائد على الاستثمار لشركة بتروكيم للبتروكياويات بمقدار (15%) على الرغم من أنها تمتلك حصة بمقدار (80%) من رأس المال

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فأن الشركة العالمية التي تمتلك حصة بمقدار (20%) من رأس المال هي التي سوف تستوعب أغلبية العوائد التي تكون أكبر من (15%) على الاستثمار شركة بتروكيم المساهمة للبتروكيمياويات للشركة المساهمة. ويحقق هذا المعيار المفترض أيضاً أعتبار شركة الخليج (VIE).

- ❖ افتقار أصحاب حقوق الملكية للشركة المساهمة للتدريب القدرة على استيعاب الخسائر المتوقعة لها. فشركة الخليج ينطبق عليها هذا المعيار لأنها محمية بضمان من قبل الشركة العالمية للبتروكيمياويات كأحد المالكين لشركة الخليج فهي بمجرد إعطاءها للضمان على العائد على الاستثمار بمقدار (15%) لشركة بتروكيم فهي تتحمل الخسائر المتوقعة للكيان القانوني.
- ❖ يفتقر المساهمين في شركة الخليج المساهمة للتدريب لحق اتخاذ القرار، أي القدرة أو السيطرة المباشرة أو الغير المباشرة من خلال الأسهم القابلة للتصويت أو حقوق متشابهة لاتخاذ القرار حول أنشطة الكيان والتي لها تأثير جوهري على نجاح الكيان، وهو ما تم بموجب اتفاقيات التعاقد المفترضة إذ تم منح الشركة العالمية أجمالي السيطرة على أنشطة شركة الخليج و يوفر هذا الشرط أيضاً في شركة الخليج للتدريب خاصية كونها (VIE).

الخطوة الرابعة: تتمثل بتحديد المستفيد الرئيسي من شركة الخليج ، وبما انه كيان واحد يمكن أن يصبح المستفيد الرئيسي للـ(VIE)، لذا فإن الشركة العالمية تعد المستفيد الرئيسي للشركة المساهمة وتعد(VIE) بموجب نموذج المصالح المتغيرة ويجب على الشركة العالمية أن تقوم بتوحيد شركة الخليج المساهمة .

د. شركة بتروكيم المساهمة للبتركيمياويات (VIE) كتابع للمستفيد الرئيس: وهنا يجب توضيح العلاقة المفترضة بين الشركة العالمية المساهمة مع شركة بتروكيم المساهمة حيث قامت الشركة العالمية المساهمة مع شركة بتروكيم بشراء شركة ينبع المساهمة للاسمنت، وتمتلك شركة بتروكيم المساهمة جميع الأسهم العادية لشركة ينبع المساهمة ، إذ أن الأسهم العادية لشركة بتروكيم المساهمة لاتستوعب أية خسائر ومحملة بعوائد ثابتة تتمثل بتقسيم الأرباح بالتساوي بين الشريكين الأساسيين للشركة المساهمة للاسمنت المتمثلتين بـ(العالمية و بتروكيم) لغاية (200000000$) وما زاد عن ذلك سيتم توزيعه بنسبة (70%) للشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات و (30%) لشركة بتروكيم المساهمة للبتروكيمياويات. وبافتراض انه قد ساهمت الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات مع شركة بتروكيم المساهمة للبتروكيمياويات في شراء شركة الخليج المساهمة للتدريب وبنسبة (20%،80%) على التوالي، وبمساهمة نقدية (30000000$،120000000$) حيث أن شركة بتروكيم المساهمة لا تستوعب الخسائر المتوقعة التي يمكن إن تتعرض لها شركة الخليج بموجب اتفاقية التعاقد المفترضة مع الشركة العالمية المساهمة على الرغم من أنها تمتلك (80%) من رأس المال حيث إذ أنها تحصل على ضمان بمقدار (15%) من العائد على الاستثمار، وبعد دفع حصة شركة بتروكيم المساهمة من الأرباح وحسب نسبة ملكيتها فالارباح المتبقية تمثل حصة الشركة العالمية المساهمة ، وبما أنه الشركة العالمية المساهمة لا تمتلك أية مصالح متغيرة في شركة بتروكيم المساهمة لذا فإنها لا تخضع للتوحيد من قبلها بل

لديها مصالح مفترضة مشتركة فقط في الشركتين (ينبع و الخليج) المساهمتين على التوالي. إلا أن ذلك يتطلب من الشركة العالمية عند قيامها بتوحيد الشركتين ينبع و الخليج ككيانات مصالح متغيرة القيام بالإفصاح في هوامش القوائم المالية عن مصالح شركة بتروكيم كحقوق متبقية في الشركتين ينبع والخليج كشريك للمستفيد الرئيس الشركة العالمية .

ثانياً: تطبيق متطلبات توحيد القوائم المالية لحالة الدراسة: بعد تحديد (VIE) والمستفيد الرئيس تأتي مرحلة تطبيق إجراءات توحيد القوائم المالية الموحدة لـ(VIE) ، حيث يتم إضافة هذه القوائم المالية المنفصلة إلى بعضها البعض، بعد القيام بتسوية واستبعاد العمليات المتبادلة فيما بينها لتوليد البيانات المالية الموحدة .

الدراسة التحليلية لحالة الدراسة قبل وبعد التوحيد

يتناول المحور الحالي تحليل نتائج تبني أسلوب النسب المالية لتحديد أثر توحيد وعدم توحيد القوائم المالية على الجوهر الاقتصادي للمستفيد الرئيسي من (VIE)، كما تم استخدام أنموذج التمان (Altman) والمعروف باسم (Z.Model) كأحد أبرز النماذج التي تعرضت للتنبؤ بالفشل وكالاتي:

أولاً: النسب المالية المستخدمة لتحليل الجوهر الاقتصادي: تم اختيار (15) نسبة مالية يعتقد أنها الأفضل في تقييم الجوانب المختلفة للمستفيد الرئيس والآثار المترتبة على الجوهر الاقتصادي قبل وبعد التوحيد وكالاتي:

أ. **نسب السيولة Liquidity Ratios:** وتتمثل بالنسب الآتية:

1. **نسبة التداول (R1):** سيتم التعرف على نتائج نسبة التداول للشركة العالمية والـ(VIE) التابعة لها قبل وبعد التوحيد من خلال الجدول الآتي:

الجدول (1) نسبة التداول للمستفيد الرئيسي وللـ(VIE) التابعة له قبل وبعد التوحيد

قبل التوحيد			بعد التوحيد
الشركة العالمية	شركة ينبع	شركة الخليج	الشركة العالمية
$2.78	$1.30	$4.01	$2.33

وحسب النتائج الظاهرة في الجدول أعلاه يكون المستفيد الرئيس الراعي للـ(VIE) قبل التوحيد قادراً على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل بمقدار ($2.78) من

الموجودات المتداولة مقابل دولار واحد من الالتزامات المتداولة، وهذا يعني إن موقف المستفيد الرئيس جيد، وهذا يشير إلى وجود تدفق نقدي داخل مستقر للمستفيد الرئيس. أما عند مقارنته بالمؤشر نفسه ولكن بعد قيام المستفيد الرئيس المتمثل بالشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات بتوحيد الـ(VIE) التابعة لها والذي يمتلك مصالح متغيرة فيها فتعتبر نسبة التداول لها جيدة أيضاً لأنها تبلغ (2.33$) من الموجودات المتداولة لمقابلة دولار واحد من الالتزامات المتداولة وهذا يعني أن موقف المستفيد الرئيس جيد قبل وبعد التوحيد عند مقارنته بالمعيار الصناعي البالغ (1:2) ووفقاً لهذا المؤشر يتضح لنا بأن المستفيد الرئيس احتفظ بسيولة مرتفعة لمواجهة التزاماته المالية قصيرة الأجل، وللإجابة على الاستفسار عن سبب لجوء المستفيد الرئيس للتمويل من خارج الميزانية باستخدام الـ(VIE) يكون عن طريق تحليل نسب التداول للشركتين (ينبع والخليج) حيث يمكن ملاحظة نسبة التداول لشركة الخليج بأنها نسبة عالية وجيدة ولكن السبب وراء ظهور المؤشر بشكل جيد هو ارتفاع مبلغ المدينين في الموجودات المتداولة حيث أن شركة الخليج المساهمة قامت بتمرير السيولة الموجودة لديها والتي اقترضتها من البنك بضمانة المستفيد الرئيس والى المستفيد الرئيس عن طريق شراء المدينون منه. كما نلاحظ بأن نسبة التداول لشركة ينبع المساهمة غير جيدة على الرغم من أنها لم تقم بتمرير سيولتها للمستفيد الرئيس حيث يلاحظ بأنها متخلفة عن المعيار الصناعي بمقدار(0.7) مما لا يحقق الحافز لكي يقوم المستفيد الرئيس بتوحيد الـ(VIE) التابعة له ولما للتوحيد من آثار سلبية على المؤشرات الأخرى أبرزها نسبة المديونية .

2. **نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الموجودات (R2) :** تعبر هذه النسبة عن الأهمية النسبية للموجودات المتداولة التشغيلية قياساً بمجموع الموجودات فارتفاع النسبة تعني تحسناً واضحاً في سيولة المستفيد الرئيسي قبل وبعد توحيد الـ(VIE) التابعة لها.

الجدول (2) نسبة صافي رأس المال العامل للمستفيد الرئيسي وللـ(VIE) التابعة له قبل وبعد التوحيد

قبل التوحيد			بعد التوحيد
الشركة العالمية	شركة ينبع	شركة الخليج	الشركة العالمية
$0.13	$0.01	$0.04	$0.05

يلاحظ بأن المؤشر قد ظهر بالموجب وبقيمة متدنية قبل وبعد قيام المستفيد الرئيس بتغليب الجوهر الاقتصادي والمتمثل بتوحيد الـ(VIE) التابعة له ، بالإضافة إلى أن مؤشر شركة ينبع المساهمة للاسمنت ظهر بمقدار (0.01$) وهو متدنٍ جداً على الرغم من أنها لم تقم بتمرير سيولتها إلى المستفيد الرئيس والتي حصلت عليها بضمانة من المستفيد الرئيس، ويلاحظ بأن مؤشر شركة الخليج المساهمة يبلغ (0.04$) أي أنه يظهر بصورة أفضل مقارنةً بشركة ينبع المساهمة للاسمنت على الرغم من قيامها

بتمرير جزء من سيولتها للمستفيد الرئيس، وبالتالي لا يحقق الحافز لقيام المستفيد الرئيس بتوحيد الـ(VIE) التابعة له للنتائج المتدنية للشركتين. لذا فعلى المستفيد الرئيس القيام بإعادة النظر في أغلب قروضه قصيرة الأجل بعد التوحيد خاصةً تلك التي يحتاج إلى أعادة دفعها في السنوات القادمة، وأن عدم التوحيد يظلل الجوهر الاقتصادي للشركة الراعية للـ(VIE).

3. **نسبة السيولة السريعة(R3):** تحتسب هذه النسبة على غرار نسبة التداول ولكن بعد طرح المخزون من بسط النسبة ، و تتمثل نتائج هذا المؤشر بالآتي:

الجدول(3) نسبة السيولة السريعة للمستفيد الرئيسي وللـ(VIE) التابعة له قبل وبعد التوحيد

قبل التوحيد			بعد التوحيد
الشركة العالمية	شركة ينبع	شركة الخليج	الشركة العالمية
$2.54	$0.79	$3.79	$2.01

يلاحظ من الجدول أعلاه إن الشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات قد حققت مؤشراً عالياً بمقدار(2.54$) و(2.01$) لتغطية التزاماتها وهو ما يعد مؤشراً ايجابياً للمستفيد الرئيس قبل وبعد توحيد الـ(VIE) التابعة له ، وإن ارتفاع نسبة السيولة السريعة يكون نتيجة انخفاض الالتزامات المتداولة مقارنة بحجم الموجودات المتداولة، وعلى الرغم من مقدار التضليل في الجوهر الاقتصادي قبل وبعد التوحيد البالغ (0.53) فإن النسبة جيدة إلا أنه لا يشكل الحافز للتوحيد ويمكن توضيح السبب وراء عدم التوحيد من خلال تحليل نسبة السيولة السريعة للشركتين (ينبع،الخليج)، إذ ظهر المؤشر بشكل متدني شركة ينبع المساهمة للاسمنت، إذ يلاحظ بأن الموجودات المتداولة ماعدا (المخزون) متخلفة لمقابلة الالتزامات المتداولة بمقدار (0.21) من الدولار والتي يجب أن يكون (100%) وهذا يؤشر على سلبية موقف الشركة. وإن هذا الانخفاض يعني احتمال أن تواجه الشركة مشاكل مستقبلية في تسديد التزاماتها القصيرة الأجل، وبالتالي لا يكون لصالح المستفيد الرئيس القيام بتوحيد هذه الشركة. أما بالنسبة لمؤشر السيولة السريعة للشركة المساهمة للتدريب فيلاحظ إن موقف الشركة جيد على الرغم من تمرير سيولتها للمستفيد الرئيس وذلك يدل على تحقق الغرض من شراء شركة الخليج المساهمة للحصول على سيولة الشركة المساهمة والتي حصلت عليها وبضمانة من المستفيد الرئيس عن طريق بيع المدينين لها والسبب في تضخيم التزاماتها. ويعود السبب وراء المؤشر الجيد هو زيادة المدينين بدلاً من النقدية لذا يفضل المستفيد الرئيس عدم القيام بتوحيد الـ(VIE) التابعة له.

4. **نسبة النقدية (R4)**: وتقيس هذه النسبة مدى توفر النقدية لسداد الالتزامات المتداولة، وتتمثل نتائج تطبيق هذه النسبة بالآتي:

الجدول(4) نسبة النقدية للمستفيد الرئيسي وللـ(VIE) التابعة له قبل وبعد التوحيد

قبل التوحيد			بعد التوحيد
الشركة العالمية	شركة ينبع	شركة الخليج	الشركة العالمية
2.31 مرة	0.52 مرة	0.22 مرة	1.43 مرة

عند مقارنة مؤشر النقدية للمستفيد الرئيس بعد التوحيد بمؤشر النقدية قبل التوحيد يلاحظ تدنيه على الرغم من أنه جيد في كلتا الحالتين عند مقارنته بالمعيار المطلق، اذ يبلغ (2.31 مرة) وهذا مؤشر جيد مقارنةً بالمعيار المطلق (1:0.5) وعند مقارنته بعد قيام المستفيد الرئيس بتوحيد الـ(VIE) التابعة له يلاحظ بأن المستفيد الرئيس في موقف جيد أيضا ولكن أقل بمقدار (0.88) وذلك لأن مؤشر الشركتين (ينبع،الخليج) متدني مقارنة بقبل وبعد قيام المستفيد الرئيس بالتوحيد، فمؤشر شركة ينبع المساهمة للاسمنت جيد مقارنةً بالقطاع فيعود إلى سياستها المالية على الرغم من أنها لا تمتلك استثمارات قابلة للتسويق إلا أنها تحتفظ بنقدية جيدة، ولا يولد الحافز لقيام المستفيد الرئيس بتوحيدها لأنه يؤثر على نسب أخرى لن تكون في صالحه.

أما بالنسبة للشركة المساهمة للتدريب فأنها تمتلك نسبة متدنية تبلغ(0.22) مرة أي متخلفة عن المعيار المطلق بمقدار (0.28) مرة وهذا يثبت الغرض من شراء الشركة المساهمة من قبل المستفيد الرئيس المتمثل بشراء المدينين من المستفيد الرئيس والحصول على السيولة وذلك يعتبر السبب الرئيس للجوء المستفيد الرئيس للتمويل من خارج الميزانية وعدم توحيد الشركة المساهمة التابعة له، ويتوجب على المستفيد الرئيس بعد التوحيد القيام بتحويل الموجودات المتداولة إلى سيولة وذلك من خلال تحصيل الذمم المدينة أو بيع جزء من المخزون السلعي حتى تتمكن من الوفاء بالتزاماتها.

ب. نسب الرافعة المالية Leverage Ratios: وتتمثل بالنسب الآتية:

5. **نسبة إجمالي الالتزامات طويلة الأجل الى إجمالي الالتزامات طويلة الأجل وحقوق الملكية(R5):** تقاس الرافعة المالية بنسبة الديون طويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال المستثمر، وهنا يجب أن لا تقتصر الديون طويلة الأجل فقط على السندات والقروض الأخرى وإنما يجب أن تتضمن أيضاً الإيجار الطويل الأجل، وأجمالي الاستثمارات الطويلة الأجل ويطلق عليه أحياناً أجمالي رأس المال المستثمر والذي يتكون من مجموع الالتزامات طويلة الأجل و حقوق الملكية. وكما موضح بالجدول الآتي:

الجدول (5) نسبة أجمالي الالتزامات طويلة الأجل إلى أجمالي الالتزامات طويلة وحقوق الملكية قبل وبعد التوحيد

قبل التوحيد			بعد التوحيد
الشركة العالمية	شركة ينبع	شركة الخليج	الشركة العالمية
$0.46	$0.84	$0.98	$0.78

تشير النتائج أعلاه إلى إن الهيكل التمويلي كان بنسبة ($0.46) من القروض طويلة الأجل إلى إجمالي رأس المال المستثمر للمستفيد الرئيس الراعي للـ(VIE) قبل التوحيد، أي أن (0.46) من الدولار المستثمر في إجمالي رأس المال المستثمر تعتبر التزامات طويلة الأجل قبل التوحيد، أما بعد توحيد الـ(VIE) التابعة للمستفيد الرئيسي فإن (0.78) من كل دولار من الهيكل التمويلي يكون على شكل التزامات طويلة الأجل وهذا ما يؤكد زيادة الخطر في موقف الشركة بالنسبة للدائنين وخاصةً عن مقارنته بالمعدل الصناعي الذي يبلغ(20%). وهذا ما يثبت لجوء المستفيد الرئيس إلى التمويل من خارج الميزانية باستخدام الـ(VIE)، إذ قام المستفيد الرئيس بشراء الشركتين (ينبع،الخليج) على التوالي وقام بضمان القرض المأخوذ للشركتين وذلك من أجل الحصول على جميع مخرجات شركة ينبع واكتساب أغلبية العوائد المتحققة دون إظهار التزامات الضمان في الميزانية العمومية للمستفيد الرئيس وهو السبب في ظهور مؤشر شركة ينبع (0.84) مقارنة بالمؤشر المتدني للمستفيد الرئيس قبل التوحيد، أما بالنسبة للشركة المساهمة فقام المستفيد الرئيس بامتلاكها لأجل بيع المدينون إليها والحصول عن طريقها على السيولة والحصول على مركز ائتماني جيد لعدم إظهار الالتزامات في ميزانيته العمومية وظهور مؤشر شركة الخليج (0.98) وهي نتيجة عالية جداً مقارنةً بالمعيار والمستفيد الرئيس قبل التوحيد.

6. **نسبة أجمالي الالتزامات طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية (R6):** تبين هذه النسبة مدى مساهمة الالتزامات طويلة الأجل في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل . والجدول الآتي يوضح نتائج تطبيق هذه النسبة في الشركات حالة الدراسة:

الجدول(6) نسبة الالتزامات طويلة الأجل إلى حقوق الملكية للمستفيد الرئيسي وللـ(VIE) التابعة له قبل وبعد التوحيد

قبل التوحيد			بعد التوحيد
الشركة العالمية	شركة ينبع	شركة الخليج	الشركة العالمية
0.86	5.06	45.56	3.48

يتبين إن مساهمة الالتزامات طويلة الأجل في تمويل الاستثمارات طويلة الأجل للمستفيد الرئيس قبل التوحيد هي بمقدار(86%) وهذا يعني بأنه لا توجد مخاطرة على الدائنين ، إذ أن مساهمة الالتزامات طويلة الأجل هي بمقدار(3.48) في الاستثمارات طويلة الأجل للمستفيد الرئيس. وهذا يعني أن الشركة تعتمد بنسبة (3.48) من الدولار على مصادر التمويل الخارجي أكثر من اعتمادها على مصادر التمويل الداخلي (حقوق الملكية) وهذا ما يقلق الدائنين وأصحاب الملكية لأنه يعتبر مؤشر على ازدياد درجة المخاطرة وبالتالي يزيد احتمالية تعثر الشركة في سداد ديونها، ويلاحظ مدى ارتفاع نتائج تطبيق النسبة على الشركتين (ينبع،الخليج) والتي بلغت (5.06) و(45.56) مقارنة بدولار واحد من حقوق الملكية وهذه النتيجة كفيلة لكي تكون السبب لعدم قيام المستفيد الرئيس بتوحيد الـ(VIE)، ويثبت بأن الـ(VIE) تعتمد بشكل كلي على الديون في تمويل عملياتها، وعند مقارنة نسبة إجمالي الالتزامات طويلة الأجل إلى إجمالي حقوق الملكية للمستفيد الرئيس بعد توحيد الـ(VIE) التابعة له بالمعدل الصناعي الذي يبلغ(1:1) والذي يعني تساوي مصادر التمويل بالدين والملكية ، يلاحظ ارتفاع التمويل عن طريق الاقتراض مقابل كل دولار واحد من مصادر التمويل بالملكية وهذا ما يؤكد اعتماد الشركة بشكل كبير على أموال الاقتراض في تمويل عملياتها.

7. **نسبة الاقتراض (المديونية) (R7):** إن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير يزيد من مخاطر الرفع المالي وعادة ما يتم تقييم نجاح المنشاة بمدى نجاحها في تحقيق الموازنة بين مزايا المتاجرة بالملكية من جهة والمخاطر التي تترتب على تزايد اعتمادها على مصادر التمويل الخارجي من جهة أخرى. والنتائج المستخرجة من تطبيق هذه النسبة تتمثل بالآتي:

الجدول(7) نسبة المديونية للمستفيد الرئيسي وللـ(VIE) التابعة له قبل وبعد التوحيد

قبل التوحيد			بعد التوحيد
الشركة العالمية	شركة ينبع	شركة الخليج	الشركة العالمية
0.50	0.84	0.98	0.79

تشير النتائج إلى أن موقف الشركة العالمية قبل التوحيد كان جيداً حيث أنها تمول عملياتها بمقدار (50%) من الالتزامات و(50%) من حقوق الملكية مقارنة بحالة بعد توحيد الـ(VIE) التابعة له ، اذ أنها تمول موجوداتها بمقدار (79%) من الالتزامات و (21%) من حقوق الملكية، وهذا يعني ارتفاع مخاطر الشركة، وبالتالي تحفظ الدائنون في منح القروض إلى الشركة العالمية أو لغيرها بضمانة الشركة العالمية والتعامل معها، مما يوضح السبب وراء اللجوء إلى التمويل من خارج الميزانية وتضليل الجوهر الاقتصادي للمستفيد الرئيسي. ويلاحظ بأن نتائج تطبيق هذه النسبة على الشركتين (ينبع،الخليج) هما (0.84،0.98) على التوالي، وهذا ما يؤكد بأن اعتماد

شركة ينبع في تمويل عملياتها بمقدار (0.84) من الالتزامات و (0.26) من حقوق الملكية في تمويل موجوداته ، وهذا يعني ارتفاع مخاطر الشركة وبالتالي تحفظ الدائنون في منح القروض لها والتعامل معها، أما مقدار اعتماد شركة الخليج على الالتزامات هي بمقدار (0.98) ومقدار اعتمادها على حقوق الملكية هي بمقدار (0.02) وهذا ما يؤكد تمويل الـ(VIE) تقريباً كلياً من أموال الاقتراض ويعطي سبباً كافياً لعدم قيام المستفيد الرئيس بتوحيد الشركتين (ينبع،الخليج).

8. **معدل خدمة الديون(R8) :** تعكس هذه النسبة المدى الذي تستطيع فيه الإدارة من تغطية ما عليها من أعباء ثابتة دون أن تتعرض إلى مشاكل في التسديد . والنتائج المستخرجة من تطبيق هذه النسبة يتم توضيحها من خلال الجدول الآتي:

الجدول(8) معدل خدمة الدين للمستفيد الرئيس ولـ(VIE) التابعة له قبل وبعد التوحيد

قبل التوحيد			بعد التوحيد
الشركة العالمية	شركة ينبع	شركة الخليج	الشركة العالمية
8.71 مرة	7407.93 مرة	25.82 مرة	14.40 مرة

تشير النتائج أعلاه إلى أن المستفيد الرئيس قبل توحيد الـ(VIE) التابعة له لديه القدرة على خدمة ديونه طويلة الأجل بمقدار (8.71) مرة على كل دولار من الفوائد مقارنةً ببعد توحيد الـ(VIE) التابعة له حيث يكون له القدرة على خدمة ديونه الطويلة الأجل بمقدار (14.40) مرة لكل دولار من الفوائد وعند مقارنة هذه النسبة بالمعدل الصناعي البالغة (7) مرات تعتبر جيدة ومطمئنة للدائنين تجاه الشركة العالمية . ولكن يكمن السبب وراء عدم اللجوء إلى توحيد القوائم المالية للكيانات التابعة له يتمثل بتأثير التوحيد على نسب أخرى وأبرزها نسب المديونية والسوق التي تشير إلى نتائج سلبية بالنسبة للمستفيد الرئيس عند القيام بالتوحيد. إن عدم توحيد المستفيد الرئيس لشركة ينبع المساهمة للاسمنت على الرغم من المؤشر الجيد لها والذي يبلغ (7407.93) يدل على أن موقف الشركة جيد ويستطيع أن يغطي دولار واحد من الفوائد بـ(7407.93) مرة من الأرباح، والسبب وراء عدم التوحيد هو بأن التوحيد سوف يؤثر على نسب أخرى تشوه وضع المستفيد الرئيس. أما بالنسبة للشركة المساهمة فأن المؤشر لها يبلغ (25.82) مرة دخل صافي لكل دولار واحد من الفوائد وأن هذه النسبة مرتفعة عند مقارنتها بالنسبة نفسها للمستفيد الرئيس قبل وبعد التوحيد وبالمعيار الصناعي والسبب وراء عدم التوحيد هو بأن التوحيد سوف يؤثر على نسب أخرى تشوه وضع المستفيد الرئيس.

ج. نسب الربحية profitability Ratios وتتمثل بالنسب بالآتية :

9. **هامش صافي الربح التشغيلي (R9):** وتعبر هذه النسبة عن مستوى ربحية الدولار الواحد من المبيعات، وكلما زادت النسبة كلما عبر ذلك عن تحسن أداء

إدارة المنشاة والعكس صحيح، ويمكن توضيح النتائج المستخرجة من خلال الجدول الآتي:

الجدول(9) نسبة هامش الربح التشغيلي للمستفيد الرئيسي وللـ(VIE) التابعة له قبل وبعد التوحيد

قبل التوحيد			بعد التوحيد
الشركة العالمية	شركة ينبع	شركة الخليج	الشركة العالمية
0.24	0.48	0.12	0.29

توضح النتائج أعلاه إلى أن المستفيد الرئيس قبل التوحيد يحقق ربح تشغيلي بمقدار(0.24) من الدولار الواحد عن كل دولار من المبيعات مقارنة بالنتائج بعد التوحيد والبالغة(0.29)، مما يبين بأن موقف المستفيد الرئيس جيد قبل وبعد التوحيد ، إلا أنه لا يقوم بتوحيد الـ(VIE) التابعة له لأن التوحيد سوف يوثر على نسب أخرى، وعلى الرغم من أن نسبةً هامش الربح التشغيلي لشركة ينبع تبلغ (0.48) لكل دولار واحد من المبيعات وهي نسبة جيدة. وهذا هو السبب وراء شراء شركة ينبع والمتمثل بالحصول على أغلبية العوائد حيث يتم تقسيم أرباحها بالتساوي لحد (200000000) وما يزيد عن هذا الحد يقسم بينها وبين شركة بتروكيم بمقدار (70%،30%) على التوالي، أي الحصول على أغلبية العوائد. ويلاحظ بأن شركة الخليج قد حققت هامش ربح تشغيلي بمقدار(0.12) ويعتبر هذا الربح جيد مقارنةً بالمعدل الصناعي البالغ (6%) ويحقق الغرض من إنشائها والحصول على أغلبية أرباحها وهو يعد أحد الأسباب الرئيسة لقيام المستفيد الرئيس بشراء شركة الخليج وعدم توحيد المستفيد الرئيس للشركة المساهمة.

10. العائد على الموجودات (R10): يقيس معدل العائد على الموجودات معدل ربحية كل دولار مستثمر في الموجودات. وفي هذا الإطار يمكن بيان النتائج التي تم التوصل إليها من خلال الجدول الآتي:

الجدول (10) نسبة العائد على الموجودات للمستفيد الرئيسي وللـ(VIE) التابعة له قبل وبعد التوحيد

قبل التوحيد			بعد التوحيد
الشركة العالمية	شركة ينبع	شركة الخليج	الشركة العالمية
%3.15	%2.67	%0.350	%08.2

يوضح هذا المؤشر بأن المستفيد الرئيس يحقق أرباحاً متدنية قبل وبعد التوحيد، وهكذا أيضاً بالنسبة للشركات الأخرى التابعة لهُ، إذ أن المستفيد الرئيس يحقق أرباحاً صافية قبل التوحيد بمقدار (3.15%) لكل دولار واحد من الموجودات والتي تعبر عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام موجوداتها وتعتبر هذه النسبة متخلفة عن القطاع والتي

تبلغ (9%)، كما يلاحظ بأن شركة ينبع قد حققت عائداً على الاستثمار بمقدار (2.67%) وهذه النسبة تعتبر متدنية، وهو ما يعد السبب وراء عدم قيام المستفيد الرئيس بتوحيد شركة ينبع على الرغم من امتلاكها لنسبة متقاربة من العائد للمستفيد الرئيس، وذلك لان التوحيد سيؤثر على نسب أخرى لن تكون في صالح المستفيد الرئيس متمثلة في عدم حصول المستفيد الرئيس على الجدارة الائتمانية ونسب مديونية عالية. أما بعد قيام المستفيد الرئيسي بتوحيد الـ(VIE) التابعة له يلاحظ بأن المستفيد الرئيس يحقق عائداً مقداره (2.08%) من استخدام موجوداته، لذا لا يحقق الحافز لقيام المستفيد الرئيس بالتوحيد. ويلاحظ بأن شركة الخليج لها عائدا متدنياً جداً وذلك لأن المستفيد الرئيس قام بشراء هذا الكيان مع شركة بتروكيم لغرض بيع المدينون لها والحصول على السيولة المتوفرة لها من القروض بضمانة من المستفيد الرئيس واستئجار موجوداتها ومن دون أن يكون لها أي نشاط تشغيلي رئيسي يرتبط بنشاط الشركة الأم.

11. العائد على الملكية (R11): و يعد هذا المؤشر مقياساً لمقدار الربح المتولد من استثمار دولار واحد من أموال المساهمين وتستخرج بقسمة صافي الربح بعد الضرائب والفوائد على حق الملكية.

الجدول(11) نسبة العائد على الملكية للمستفيد الرئيسي وللـ(VIE) التابعة لها قبل وبعد التوحيد

قبل التوحيد			بعد التوحيد
الشركة العالمية	شركة ينبع	شركة الخليج	الشركة العالمية
$0.06	$0.17	$0.16	$0.10

يوضح هذا المؤشر ربحية المستفيد الرئيس من استخدام ألاموال المملوكة من خلال مقارنة نسبة العائد الى الملكية للمستفيد الرئيس الراعي للـ(VIE) قبل التوحيد وبعدها والتي كانت متدنية($0.06)، ($0.10) مقارنةً بالمعيار الصناعي البالغ (30%) . لذا فإن عدم التوحيد لا يكون له أثر سلبي على الجوهر الاقتصادي وانما في خدمته أكثر فيما يخص هذه النسبة مما يوفر الحافز للمستفيد الرئيس للقيام بتوحيد الـ(VIE) التابعة له لأنها سوف تظهر حقيقة عوائد الاستثمار للشركة . و عند مقارنتها بالمعدل الصناعي يلاحظ بأن موقف المستفيد الرئيس غير جيد قبل وبعد توحيد الـ(VIE) التابعة له، وإن الشركة المساهمة للاسمنت قد حققت عائداً على حق الملكية مرتفع بشكل أكبر من المستفيد الرئيس ، اذ أنها حققت ($0.17) لكل دولار واحد من حق الملكية وهو في صالح المستفيد الرئيس على الرغم من امتلاك شركة بتروكيم لجميع الأسهم العادية ولكن بموجب اتفاقيات تعاقدية بينهما سيتم تقسيم الأرباح لغاية (200) مليون بالتساوي وما يزيد عن ذلك سيتم تقسيمه بنسب (70%،30%) للشركتين (العالمية وبتروكيم) على التوالي، وهذا يعني إن عدم التوحيد يضلل الجوهر الاقتصادي من خلال اللجوء للتمويل من خارج الميزانية باستخدام الـ(VIE) وأن التوحيد سوف يؤثر على نسب

أخرى تؤثر في صورة المستفيد الرئيس وتظهر الجوهر الاقتصادي الحقيقي للمستفيد الرئيس. ويلاحظ بأن شركة الخليج قد حققت عائداً على الملكية بمقدار ($0.16) و القيمة المتدنية لهذا المؤشر مقارنةً بالمعيار الصناعي لا يحقق الحافز لقيام المستفيد الرئيس بتوحيد شركة الخليج وأن التوحيد سوف يحسن هذه النسبة ولكنها لا تولد الحافز للمستفيد الرئيس للقيام بالتوحيد.

د. نسب النشاط Activity Ratios : وتتمثل نسب النشاط في هذا المجال بالآتي :

12. معدل دوران الموجودات (R12) : ويعد من أهم مقاييس الأداء المالي وتأتي أهميته من كونه يمثل العلاقة بين صافي الربح وبين الأموال المستثمرة لتوليد هذا الربح . فالمستفيد الرئيس قام بشراء شركة ينبع المساهمة وذلك للحصول على جميع مخرجاتها ، اذ أن شركة ينبع حصلت على القرض بضمان المستفيد الرئيس لشراء الآلات والمعدات بموجب اتفاقيات تعاقدية مفترضة والتي تنص أيضا على تقسيم الأرباح بينهما بالتساوي لغاية (200) مليون وما يزيد عن ذلك سيتم توزيعها بنسبة (30%،70%) على التوالي.

الجدول(12) معدل دوران الموجودات للمستفيد الرئيسي وللـ(VIE) التابعة له قبل وبعد التوحيد

قبل التوحيد			بعد التوحيد
الشركة العالمية	شركة ينبع	شركة الخليج	الشركة العالمية
0.17 مرة	0.06 مرة	0.03 مرة	0.08 مرة

يلاحظ بان معدل دوران إجمالي موجودات المستفيد الرئيس قبل توحيد الـ(VIE) بـ(0.17 مرة) مقارنة بالمعدل الصناعي البالغ (2مرة) . إذ يلاحظ عدم استغلال المنشأة لجميع مواردها وهذا ما يدل على عدم كفاءة إدارة الشركة في إدارة ممتلكاتها. وهذا لا يعبر عن الجوهر الاقتصادي للمستفيد الرئيس الراعي للـ(VIE) وذلك كون كل من شركة (ينبع،الخليج) تحقق معدل دوران بمقدار(0.06 مرة) و(0.03 مرة) على التوالي . وأن معدل دوران إجمالي الموجودات للمستفيد الرئيسي يبلغ (0.08 مرة) بعد التوحيد، وتعبر هذه النسبة عن الجوهر الاقتصادي للشركة الراعية للـ(VIE). ويلاحظ بأن معدل دوران الموجودات لشركة ينبع متدني وذلك لتضخيم الآلات والمعدات، اذ تم شراء هذه الشركة وضمان قروضها لشراء الآلات والمعدات والسيطرة على مخرجاتها والحصول على أغلبية العوائد دون الإفصاح عن التزامات الضمان في القوائم المالية للمستفيد الرئيس . ويوضح معدل دوران الموجودات لشركة الخليج السبب الرئيس وراء شراء شركة الخليج وهو لاستئجار موجوداتها وشراء المدينين وتمرير السيولة المتحصلة من القروض بضمانة المستفيد الرئيس دون إظهار التزامات الضمان في القوائم المالية للحصول على الجدارة الائتمانية.

13. معدل دوران الذمم المدينة(R13): ويسمى بمتوسط مدة التحصيل ويقيس السرعة التي يقوم بها المستفيد الرئيس بتحصيل الذمم المدينة والذي يوضح مدى فاعلية سياسة الائتمان والتحصيل. ويمكن بيان النتائج المستخرجة من تطبيق هذه النسبة كالأتي:

الجدول(13) معدل دوران الذمم المدينة للمستفيد الرئيسي وللـ(VIE) التابعة له قبل وبعد التوحيد

بعد التوحيد	قبل التوحيد		
الشركة العالمية	شركة الخليج	شركة ينبع	الشركة العالمية
103 يوم	517 يوم	70 يوم	36 يوم

يلاحظ من الجدول أعلاه بان معدل تسديد الذمم المدينة يتم خلال (36) يوم قبل التوحيد ، ويعد جيداً مقارنةً بالمعدل الصناعي البالغ (30) يوم، أما بعد القيام بالتوحيد فتواجه الشركة صعوبة أكبر في تحصيل ديونها حيث تبلغ فترة التحصيل (103) يوم، أي أن المستفيد الرئيس يواجه صعوبة في تحصيل المدينون بمقدار(73) يوم، وعند مقارنتها بالحالة ما قبل التوحيد يلاحظ مدى التضليل للجوهر الاقتصادي للشركة العالمية وذلك لان شركة ينبع لديها معدل دوران مرتفع يتمثل بـ(40) يوم أي أنها تواجه صعوبة في تحصيل المدينين لمدة (40) يوم وشركة الخليج لديها معدل دوران ذمم مدينة عالٍ جداً لأنه بافتراض قد تم شراء شركة الخليج لهذا الغرض لشراء المدينون من المستفيد الرئيس، حيث لم تستحق فترة تحصيل المدينين بعد لذلك ظهر معدل دوران الذمم المدينة للشركة المساهمة مرتفع جداً وهو السبب وراء عدم قيام المستفيد الرئيس بتوحيد الـ(VIE) التابعة له.

ه. نسب السوق Market Ratios : وتتمثل النسب الملائمة بالآتي:

14. نسبة سعر السوق للسهم العادي إلى ربحية السهم (R14): تبين النسبة السعر الذي يدفعه المستثمر في السوق المالية لكل دولار ربح بالسهم.ويوضح الجدول اناه نتائج تطبيق النسبة وكالاتي :

الجدول(14) سعر السهم إلى نسبة الأرباح للمستفيد الرئيسي وللـ(VIE) التابعة له قبل وبعد التوحيد

بعد التوحيد	قبل التوحيد		
الشركة العالمية	شركة الخليج	شركة ينبع	الشركة العالمية
76.9 مرة	11.16 مرة	10.44 مرة	22.39 مرة

نلاحظ من النتائج الظاهرة بالجدول بأن المستثمر في السوق يدفع (22.39) سعراً للسهم الواحد مقابل دولار واحد من الربح للسهم الواحد للمستفيد الرئيس قبل التوحيد مقارنة بالسعر الذي يدفعه المستثمر للسهم الواحد والذي يبلغ (9.76) من الدولار مقابل دولار واحد من الربح للسهم الواحد بعد التوحيد . وهذا يوضح مدى التضليل الذي يقوم به المستفيد الرئيس للجوهر الاقتصادي عند عدم توحيد القوائم المالية. وتدعى النسبة (PE) التي يعبر عنها بعدد المرات بالمضاعف وهذه النسبة تبرر ارتفاع سعر سهم شركة أنرون إلى (90) دولار منتصف عام(2001) ولكنه فقد قيمته فجأة فأصبح حوالي(90) سنتاً نهاية عام2001.

ويلاحظ بأن نسبة المؤشر المحسوبة لشركة ينبع بلغت (10.44$) وهي نسبة غير جيدة مقارنة بنسبة المستفيد الرئيس قبل التوحيد وذلك لأن نسب التحليل المالي لشركة ينبع كانت غير جيدة (بنسب المديونية ومعدل دوران الذمم المدينة) مما يتحوط المستثمر لدفع قيمة أعلى لربح السهم الواحد، أما شركة الخليج فقد بلغت نسبتها (11.16$) وهي غير جيدة مقارنة بالنسبة قبل قيام المستفيد الرئيس بالتوحيد . أما عند المقارنة مع شركة ينبع فتعد أفضل الا انها لا تحقق الحافز لقيام المستفيد الرئيس بالتوحيد لأنه يسعى إلى أظهار الجوهر الاقتصادي بشكل أفضل للحصول على مكانة جيدة في السوق وتعظيم القيمة السوقية للسهم وجذب المستثمرين.

15. القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية(R15): تمثل القيمة السوقية للسهم المبلغ الذي يمكن أن يدفعه المستثمر للحصول على سهم واحد للمستفيد الرئيس. ويشير ارتفاع هذه النسبة إلى إقبال المستثمرين على شراء هذه الأسهم، إذ يسعى المستثمرون الى شراء أسهم الشركات الناجحة بقيمة سوقية أكبر بكثير من القيمة الدفترية بسبب توقعاتهم بالحصول على أرباح عالية في المستقبل.

الجدول (15) القيمة السوقية للسهم الى القيمة الدفترية للمستفيد الرئيسي وللـ(VIE) التابعة له قبل وبعد التوحيد

قبل التوحيد			بعد التوحيد
الشركة العالمية	شركة ينبع	شركة الخليج	الشركة العالمية
1.41	1.76	1.84	0.95

ويلاحظ من خلال الجدول أعلاه بأن نسبة المستفيد الرئيس مرتفعة قبل التوحيد وهذا يعني بأن المستثمرين يقبلون على شراء هذه الأسهم بمقدار (1.41) لكل دولار من القيمة الدفترية، ولكن عند مقارنتها في حالة قيام المستفيد الرئيس بالتوحيد نلاحظ بأن نسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية متدنية وتبلغ (0.95) أي أقل بـ(0.05) من الدولار مقابل كل دولار من القيمة الدفترية للسهم، اي أنه لايوجد هناك إقبال على سهم الشركة العالمية بعد توحيد الـ(VIE) وذلك للنتائج السلبية المفترضة عند تطبيق النسب المالية عليه. كما يلاحظ بأن مؤشر شركة ينبع المساهمة جيد ، اذ بلغ (1.76)

ولكن لا يلجأ المستفيد الرئيس للتوحيد لأنه سيؤثر على نسب أخرى لن تكون في صالح المستفيد الرئيس من أبرزها نسب المديونية . وبالنتيجة عدم الحصول على الجدارة الائتمانية وعن طريقها يتم الحصول على السيولة. أما المقدار الذي يدفعه المستثمرون كقيمة سوقية لقيمة دفترية قياسها دولار واحد للشركة المساهمة تبلغ (1.84) لكل دولار من القيمة الدفترية، وذلك لأن وضع الشركة المساهمة معبر عنه بصورة جيدة قبل التوحيد. ونستنتج من خلال تطبيق أسلوب النسب المالية على المستفيد الرئيس للـ(VIE) بأنه يسعى إلى عدم توحيد الـ(VIE) التابعة لها وذلك سعياً منه للتمويل من خارج الميزانية وتضليل الجوهر الاقتصادي للشركة الراعية للـ(VIE) وإظهار الوضع المالي للشركة الراعية بصورة جيدة.

ثانياً – استخدام نموذج التمان للتنبؤ بتعثر المستفيد الرئيس: تم تطبيق أنموذج التمان للتنبؤ بفشل الشركات عن طريق تطبيق المعادلة الآتية على البيانات المالية للشركة العالمية المساهمة والـ(VIE) التابعة له قبل وبعد التوحيد وكالآتي:

$$Z=1.2\ X_1+ 1.4\ X_2 + 3.3\ X_3 + 0.6\ X_4+1X_5$$

إذ أن:

X1 = صافي رأس المال العامل / إجمالي الموجودات.
X2 = الأرباح المحتجزة والاحتياطات / إجمالي الموجودات.
X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات.
X4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات.
X5 = المبيعات / إجمالي الموجودات.

أما المعاملات (1،0.6،3.3،1.4،1.2) فهي تمثل أوزان متغيرات الدالة حيث تعبر عن الأهمية النسبية لكل متغير . ويمكن ايضاح نتائج تطبيق المعادلة الخطية كما في الجدول الأتي :

الجدول (16) نتائج تطبيق نموذج التمان

الشركة	معادلة أنموذج التمان					
	X1	X2	X3	X4	X5	قيمة Z
العالمية	0.13	0.14	0.06	1.41	0.166	081.9
ينبع	0.01	0.09	0.03	0.03	0.056	00.22
الخليج	0.04	0.01	00.004	0.04	0.030	0.119
العالمية	0.05	0.08	30.0	0.26	0.080	030.5

وعند مقارنة نتائج الجدول (16) مع المعيار الذي وضعه (التمان) يمكن التنبؤ بتعثر الشركة العالمية بعد قيامها بتوحيد الـ(VIE) التابعة له، حيث أن الشركة العالمية قد حققت قيمة (Z) قبل التوحيد بمقدار (1.908) وعند مقارنته بالمعيار يتضح بان الشركة العالمية تقع ضمن فئة الشركات التي يصعب التنبؤ بوضعها وبالتالي تحتاج الى تقييم شامل بافتراض أنها قد لجأت للتمويل من خارج الميزانية باستخدام الـ(VIE) دون بيانه من خلال قوائمها المالية. أما بالنسبة للشركتين (ينبع،الخليج) اللتان تمثلان (VIE) عند مقارنة قيمة (Z) لهما من الجدول مع المعيار يلاحظ بأن شركة ينبع تقع ضمن الشركات الفاشلة بنتيجة (Z) تبلغ (0.220)، وبالتالي يتجنب المستفيد الرئيس توحيدها لأنها لا تكون في صالح المستفيد الرئيس ولأن النسب الظاهرة له من الجدول (16) غير جيدة من ناحية التنبؤ بتعثرها، وبالتالي تعثر المستفيد الرئيس ولا يعطي الحافز للمستفيد الرئيس للقيام بالتوحيد، لأن التوحيد سوف يؤثر على نسب أخرى أبرزها معدل دوران المدينين ونسب المديونية وعدم الحصول على الجدارة الائتمانية وخاصةً الأموال المستثمرة في الـ(VIE) فأن أغلبيتها تكون من القروض. أما بالنسبة للشركة المساهمة قبل التوحيد تعتبر فاشلة من خلال مقارنة قيمة (Z) للشركة المساهمة بنتيجة (0.119) مع المعايير الموضوعة ، لان المستفيد الرئيس قد قام بامتلاك هذا الكيان للتمويل من خارج الميزانية والتخلص من المدينون لديه والحصول على السيولة وجدارة إئتمانية عالية والحصول على معدل دوران المدينين العالي مما يحسن صورة المستفيد الرئيس. أما مقارنة قيمة (Z) بعد قيام الشركة العالمية بتوحيد الـ(VIE) التابعة له مع المعيار فنجدها تقع الشركة العالمية ضمن الشركات الفاشلة. ومن ذلك يتضح السبب وراء عدم قيام الشركة الراعية للـ(VIE) بتوحيد الكيانات التي تمتلك مصالح متغيرة مفترضة فيها ويعتبر المستفيد الرئيسي لها.

الاستنتاجات

1. تظهر حالة التوحيد لـ(VIE) تأثيراً كبيراً على تمثيل الجوهر الاقتصادي وبالتالي تمثل شكلاً من أشكال الحماية المحاسبية للأطراف المستفيدة من المعلومات المحاسبية تجاه التضليل الذي تمارسه تلك الكيانات.
2. يلجأ المستفيد الرئيس للتمويل من خارج الميزانية كما تشير إليه نسب السيولة حيث تمرر هذه الكيانات سيولة القروض التي حصلت عليها بضمان من المستفيد الرئيس وإلى المستفيد الرئيس وللحصول على الجدارة الإئتمانية أيضاً لعدم إظهار إلتزامات الضمان في القوائم المالية للمستفيد الرئيس.
3. تشير نتائج إستخدام نسب الرافعة المالية (المديونية) إلى إعتماد المستفيد الرئيس بعد قيامه بتوحيد الـ(VIE) التابعة له على مصادر التمويل الخارجي أكثر من إعتماده على مصادر التمويل الداخلي وهذا ما يثير القلق لدى الدائنين والمقرضين لإعتباره مؤشراً لإزدياد المخاطرة لدى الشركة وبالتالي إزدياد إحتمال تعثرها في سداد الديون وإن عدم إظهار تلك الحقائق قد تؤدي إلى

حدوث الازمات الاقتصادية الحادة نتيجة الإعتماد على معلومات محاسبية مضللة.

4. تشير نتائج تطبيق نسب الربحية إلى كونها كانت في صالح المستفيد الرئيس القيام بتوحيد الشركتين(ينبع،الخليج) المساهمتين، ولكن تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني يؤثر على نسب أخرى لن تكون في صالح المستفيد الرئيس.
5. توضح نتائج تطبيق نسب النشاط على المستفيد الرئيس قبل وبعد التمويل من خارج الميزانية بإستخدام الـ(VIE)، بأن نتيجة النسب عند قيام المستفيد الرئيس بالتمويل من خارج الميزانية تشير إلى الأداء الجيد للمستفيد الرئيس في تحصيل المدينون ولكن بعد قيام المستفيد الرئيس بتغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني وبالأخص يلاحظ أثر قيام المستفيد الرئيس ببيع المدينون الى الـ(VIE) ومعدل دوران الموجودات غير جيدة، وإن سياسة الـ(VIE) غير جيدة في تحصيل المدينون مما لها من أثر على معدل دوران المدينون للمستفيد الرئيس بعد التوحيد.
6. تشير نتائج إستخدام نسب السوق بأنه يتسنى للمستثمر المفاضلة بين خيارات الإستثمار المتاحة قبل وبعد قيام المستفيد الرئيس بتغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني والتعرف على إتجاهات أسعار أسهم المستفيد الرئيس قبل وبعد توحيد الـ(VIE) التابعة له.
7. يعد أنموذج التمان (Altman) من أبرز النماذج التي يمكن استخدامها في التنبؤ بتعثر الشركات التي تلجأ إلى استخدام (VIE) و توصلت الدراسة الى دقة نموذج التمان في التنبؤ بفشل المستفيد الرئيس قبل وبعد توحيد الـ(VIE) التابعة له حالة الدراسة.

التوصيات

1. ضرورة إصدار معايير واضحة للتوحيد المرتبطة بالشركات التضامنية والأنواع الأخرى من الشركات المتمثلة بالشركات الإئتمانية وضرورة صياغة معايير كافية لتتضمن جميع الحالات التي لاتكون السيطرة فيها على أساس حقوق الملكية وإنما تتضمن العلاقات بالضمانات أو الإتفاقيات التشغيلية.
2. من الضروري إعداد القوائم المالية الموحدة كتطبيق لمبدأ تغليب الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني للحد من الآثار السلبية للتمويل من خارج الميزانية باستخدام الـ(VIE) ولتحقيق الهدف من إعداد القوائم المالية الموحدة والذي يتمثل بإظهار المركز المالي ونتيجة العمليات للشركة الام والشركات التابعة بإعتبارها وحدة اقتصادية واحدة مع تجاهل التمييز القانوني بين هذه الشركات.

3. ضرورة تطبيق انموذج (التمان) المطور بوصفة أداة علمية فاعلة لقياس التعثر والتنبؤ به قبل وبعد قيام المستفيد الرئيس بتوحيد القوائم المالية للـ(VIE) التابعة له والتي تم إنشاؤها لغرض التمويل من خارج الميزانية.
4. يتطلب من الشركة التي تستوعب أغلبية الخسائر توحيد الـ(VIE) بإعتباره المعيار الحاسم عندما يتم تطبيق معايير نموذج " المصالح المتغيرة " على الكيانات أو الأطراف لتحديد المستفيد الرئيس، عند المفاضلة بين شركة تستوعب أغلبية الخسائر المتوقعة للـ(VIE) وأخرى تستلم أغلبية العوائد المتوقعة المتبقية لذلك الكيان.
5. يتطلب إعادة النظر في الكيانات لتحديد الشركة أو الكيان أو الطرف الذي يمثل (VIE) عندما يحدث تغيرات جوهرية في الترتيبات التعاقدية لها أو الوثائق المحوكمة أو الحقائق والظروف مثلاً عندما يفقد أصحاب الحقوق المستثمرة في خطر، كمجموعة، السيطرة من خلال حقوق التصويت أو حقوق متشابهة لهذه الاستثمارات لتوجيه أنشطة الكيان والتي تعتبر ذات مضمون جوهري للأداء الاقتصادي للكيان وهذا يتطلب تقييماً مستمراً لتحديد المستفيد الرئيسي للـ(VIE)، وتوفر هذه المتطلبات معلومات ملائمة وفي الوقت المناسب لمستخدمي القوائم المالية.
6. ضرورة إعتماد المعايير المتمثلة بنموذج "المصالح المتغيرة " لتحديد الشركات التي تتولد فيما بينها العلاقة الرابطة على أساس التمويل من خارج الميزانية بإستخدام الـ(VIE).
7. ضرورة إصدار معيار خاص في مجال التدقيق يحدد الإجراءات التدقيقية المطلوبة من قبل المدقق في مجال فحص وتدقيق العلاقات التعاقدية والإرتباطات والترتيبات بين الكيانات المختلفة لأغراض تطبيق نموذج المصالح المتغيرة وتوحيد القوائم المالية من أجل الحد من ظاهرة التمويل من خارج الميزانية بإستخدام (VIE) لما لها من آثار سلبية كبيرة على الأطراف المستفيدة بشكل عام.

المصادر

أولاً : المصادر العربية :

1. تقرير مجلس الادارة والتقارير المالية السنوية للشركة العالمية المساهمة للبتروكيمياويات - 2010.
http://www.sipchem.com/shared/Financial%20Statments/AR/2010/Sipchem%20Consolidated%20Financial%20Statements_2010_12_31_Arb.pdf.

2. تقرير مجلس الادارة والتقارير المالية السنوية لشركة ينبع المساهمة للأسمنت – 2010.
http://www.yanbucement.com/YCCDEC2010.pdf
3. تقرير مجلس الادارة والتقارير المالية السنوية لشركة الخليج المساهمة للتدريب-2010.
http://www.tadawul.com.sa/Resources/fsPdf/4290_2010_Y.pdf
4. تقرير مجلس الادارة والتقارير المالية السنوية لشركة بتروكيم المساهمة للبتروكيمياويات-2010.
http://www.tadawul.com.sa/Resources/fsPdf/2002_2010_Q2.pdf
5. الحيالي ، وليد ناجي (2009)، **" الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي "**، عمان، إثراء للنشر.
6. مطر، محمد (2006)، **" الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني "** دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
7. هندي، منير إبراهيم (1997)،**" الأوراق المالية وأسواق رأس المال "**، توزيع المعارف، الإسكندرية.
8. رمو ، وحيد محمود و الوتار ، سيف عبد الرزاق محمد (2009) ، **" أستخدام اساليب التحليل المالي في التنبؤ بفشل الشركات المساهمة الصناعية : دراسة عينة من الشركات المساهمة الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية "**، مجلة تنمية الرافدين، العدد (100)، مجلد 32.
9. الطالب (2000)، صلاح عبدالرحمن مصطفى، تكييف أدوات التحليل المالي لقياس مستوى نجاح منشأت الأعمال، دراسة تحليلية في شركات صناعية عراقية، رسالة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة الى كلية الأدارة والأقتصاد، جامعة الموصل.

ثانياً – المصادر الأجنبية :

1. Hoyle ,Joe B., Thomas F.Schaefer, Timothy S.Doupnik, (2009) **" Fundamentals Of advanced Accounting "**, 9th Edition , Mcgraw-hill Company, Inc ., New York.
2. Kieso, Donald E. , Weygandt , jerry J., Warfield, Terry D. (2009), **"Intermediate Accountign"** , 13th , Mcgraw-Hill Company, inc, New York.
3. Stice, James D. , Stic, Earl K. & Skousen , K.Fred , (2007) **" Intermediate Accounting "** , 16thEdition , Thomson South-Western .
4. Adelkoff Steven , & Jenkins, Lynn , (2003)**" Special Purpose entities"**January ,
http://www.klgates.com/files/Publication/95e19651-a15a-4a9b-

bd6f-3e0269ae44eb/ Presentation/ PublicationAttachment/ 8e8b8381-4b70-4ee8-a844-01d7a7fc8942/spea-2003-jan.pdf .

5. FASB(2007) , Financial Accounting Series , NO.299-A, December.
6. FASB(2003) , Financial Accounting Series , NO.251-C, December.
7. Gurunet , Umit G. , Lerman , Alina , & Ronen , Joshua , (2008), **"Anticipatory and Implementation Effects of FIN 46 On the Behavior of Different Market Participants"** November, http://w4.stern.nyu.edu/ emplibrary/Lerman.Anticipatory %20and % 20Implementation%20Effects....pdf .
8. Reinstein , Alan , Lander , Gerald H. , Danese, Stephen , (2006 **), "Consolidation of Variable-Interest Entities Applying the Provisions of FIN46(R)"** ,http://www.nysscpa.org/printversions/cpaj/2006/806/p28.htm.
9. Stanton, Bentley ,(2003) **"Accounting for Variable Interest Entities "** ,SanFrancisco, http://www.novoco.com/low_income_housing/news/article _ of _month/article_of_month_03_03.pdf .
10. Hopkins, Russell D., (2009), **"Variable interest entities (VIE)"**, "http://www.batescarter.com/fullpanel/uploads/files/newsletter---final-proof-from-printer.pdf.

Off – Balance Sheet financing by using Variable Interest Entities and Consolidate of Financial Statements Requirements

Applied and Analytical Case Study

Dr.Mohammed H. Alshujairi **Ary S. Mustafa**

Accounting Department - University of Duhok

Abstract: *This research aims to study and analyze the nature and concept of the off- balance sheet financing using (VIE).The problem of the research sets out by adopting such entities as means of the off- balance sheet financing that contribute in the misleading of the economical substance of primary beneficiaries and hides its actual and real debts, hiding the real financial position of the company and leading to mislead customers working with such companies. Thus, contribute in the occurrence of the financial crises and huge economies and the economic structure of the state, which requires the determination and setting of standards that participate in the discovery of such type of financing and forcing it to the accounting standards that organized it. Accordingly , the present research has adopted the hypotheses that test and examine the methods that clarify the nature of those entities and their relationships and also the requirements of consolidating their financial statements, and also the analysis of the problems that may emerge at the stage of non-uniformity and its jeopardizing consequences. And in order to examine the hypotheses of the study had adopted an approach that studies the analytical*

and practical and applicable case study of one of the private and corporate companies that owns number of (VIE) and also to study and analyze the relationship among the company and its affiliated entities to determine their features and characteristics in accordance with the concept of variable interests and then achieving the practical requirements of the process of consolidating the financial statements that aims to interpret and explain those relationships and their causes and effects on the essential economic foundation of the mother company when consolidating the (VIE) that concerned it, and the impacts resulted from the non-uniformity of entities that serve the mother company.

Key words: Off – Balance Sheet financing, Variable Interest Entities, Consolidated Financial Statements.